اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الخارجية في البلدان النامية مع اشارة الى العراق

م.م تغريد داود سلمان*

المستخلص:

الاستثمار الاجنبي المباشر له دور فاعل في الاقتصاد العالمي والبلدان النامية ويظهر تأثيره في مؤشر التجارة الخارجية ولهذا جعلت من الاستثمار الاجنبي المباشر لحل كثير من المشاكل التي عانت منها اقتصاديات الدول النامية وحصولها على التمويل بدلا" من القروض التي تعد عبئا" على الاقتصاد الوطني. اما في العراق فينبغي ان يكون له أثر في تنمية القطاعات (الصناعية، الزراعية، الخدمية) ولهذا لا بد اعطاء للاستثمار الاجنبي اهمية من اجل استغلال الموارد الاقتصادية الوفيرة المتاحة واعطاء فرص جديدة للعاطلين عن العمل ونقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة ورفع الانتاجية وان اغلب احتياجاتنا يتم استيرادها من الخارج بفعل تخلف القطاعات الانتاجية وتعرض الهياكل الاساسية للدمار بعد عام 2003 فان على العراق بإقامة التعاون مع الاقتصاديات النامية الاخرى وان (منظمة التجارة العالمية) تسمح بإقامة التجمعات الاقتصادية بشرط ان لا تكون منغلقة على نفسها وان النهوض بالصادرات وتنويعها يستلزم ايجاد التنسيق بين القطاعين العام والخاص مع الاهتمام بدور الملحقيات التجارية في تعزيز المصالح التجارية بين العراق والدول الاخرى، وكما هو معروف لدينا بان اقتصاد العراق وحيد الجانب اعتماده على سلعة النفط في الصادرات وهذا غير صحيح فعليه تنويع سلعه لان سلعة النفط مرتبطة في انخفاض وارتفاع الاسعار وعلى الحكومة العراقية توجيه اقتصادها نحو الاستثمارات الاجنبية المباشرة لان مردودها الايجابي على الاقتصاد العراقي يؤدي منافع كثيرة منها ورود العملة الاجنبية للداخل بسبب كثرة صادراتنا للخارج وتنوعها مما يؤدي الى فتح مصانع حتى ولو كانت صغيرة وبمرور الزمن تكبر المصانع وتصبح ذات رؤوس الاموال الضخمة وتدريجيا" نصل الى مصاف بعض البلدان النامية .

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاستثمار الاجنبي المباشر له أثر في التجارة الخارجية في ظل توافر المناخ الاستثماري للبلدان النامية ومنها العراق .

الكلمات الرئيسة: المحور الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر ، اما المحور الثاني : اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية ، والمحور الثالث : خاص بالاستثمار الاجنبي المباشر في العراق .

* عضو تدريسه / مركز الوزارة / مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

The Impact Of Foreign Direct Investment On Foreign Trade In Developing Countries With Reference To Iraq

Tag reed Dawood Salman

Abstract:

Foreign direct investment has an active role in the global economy and developing countries and its effect appears on the foreign trade index and for this has made foreign direct investment to solve many of the problems suffered by the economies of developing countries and access to financing instead of "loans that are a burden" on the national economy. As for Iraq, it should have a role in developing the sectors (industrial, agricultural, service). Therefore, foreign investment must be given importance in order to exploit the abundant economic resources available and give new opportunities to the unemployed, transfer modern and advanced technology and raise productivity, and that most of our needs are imported from overseas due to the backwardness of the productive sectors and the exposure of the infrastructure to destruction after 2003, Iraq must establish cooperation with other developing economies and (World Trade Organization) allows the establishment of economic groupings provided that they are not closed to themselves and that the promotion and diversification of exports requires coordination between the public and private sectors with Attention to the role of commercial attachés in promoting commercial interests between Iraq and other countries, and as it is known to us that the Iraqi economy is unilaterally dependent on the commodity of oil in exports and this is incorrect, it must diversify its commodities because the oil commodity is linked to low and high prices and the Iraqi government should direct its economy towards foreign investment, because its positive impact on the Iraqi economy leads to many benefits, including inflow the foreign currency inward due to the large number and diversity of our exports abroad, which leads to the opening of factories even if they are small and over time the factories grow and become with huge capital and gradually "we reach the ranks of some developing countries.

The research is based on the hypothesis that foreign direct investment has a role in influencing foreign trade in light of the availability of the investment climate for developing countries, including Iraq.

Keywords: The first axis: the theoretical framework for foreign direct investment, while the second axis: the impact of foreign direct investment in developing countries, and the third axis: specific to foreign direct investment in Iraq.

المقدمة:

ان ظهور الاستثمارات الاجنبية المباشرة بوصفه أحد مصادر التمويل الدولي بانخفاض حجم القروض ومساعدات التنمية الرسمية بعد ازمة مديونية عام 1982 فجميعها أسهمت في بروز عولمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة هذا من جانب ومعظم البلدان النامية اتجهت لعملية التصنيع لكونها اساس عملية التنمية الاقتصادية، وبالنظر لما تعانيه البلدان النامية من صعوبة كبيرة لصادراتها لوصولها الى الاسواق العالمية فاستعانت معظم البلدان النامية بالاستثمارات الاجنبية المباشرة باعتباره التمويل الخارجي وله ميزاته ومدى

تأثير الاستثمارات الاجنبية في هيكل الصادرات السلعية لبلدان نامية اخرى، ان تطور دور الشركات المتعدية الجنسية واستثماراتها المباشرة تمشيا" مع عولمة الاقتصاد وتكامله جعلها المنظم الرئيس للنشاطات الاقتصادية لأجزاء متعددة من العالم واستمرار انظمة انتاجها الدولي المتكاملة ومنحها القدرة على ان تصبح اداة مهمة ومؤثرة في التكامل الاقتصادي العالمي عبر قناتي (الاستثمار الاجنبي المباشر) و(التجارة) وتؤدي التجارة الخارجية لدى الدول النامية، أثر مهما" في عملية التنمية الاقتصادية، بما تسهم به ايجابيا" في تنمية (الناتج المحلي الاجمالي) من خلال القيم المضافة المتولدة عن الصادرات والاستيرادات. اذ تقوم الصادرات بإضافات مباشرة عن طريق استغلال الموارد المعطلة وتصدير المنتوجات الفائضة عن حاجة المجتمع، ان الذي يجعل البلدان النامية تحقق اكبر قدر من المنافع هو تأهيل اقتصاداتها للمنافسة مع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتكون هذه من خلال اصلاحات شاملة للمؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية، فضلا" عن تأهيل وتطوير القوى العاملة، وتوسيع اسواقها بالتعاون مع الاقتصادات النامية الاخرى، وبخاصة (منظمة التجارة العالمية)، بشان تحديد طبيعة المرحلة القادمة من مستقبل العراق سواء الاقتصادي او السياسي وهو في مواجهة التغيرات الجديدة، سواء على المستوى الداخلي ام الخارجي وما ينطوي عليه من تغيرات منها مدخلات ستتفاعل مع متغيرات البيئة الخارجية من اهمها (الاستثمارات الاجنبية) و(منظمة التجارة الدولية) و(برامج الاصلاح الاقتصادي)، وهذه ستسهم في افراز مخرجات لها الاثر الاكبر في رسم المسار المستقبلي وتوجيهه للعراق ودوره في البيئة الاقتصادية الدولية.

مشكلة البحث:

- التحديات الاقتصادية التي تواجه العراق في ظل الاستثمار الاجنبي المباشرمن خلال الوضع الامني والسياسي للبلد ويعد الوضع السياسي للبلد احد المحددات الرئيسة في اتخاذ القرار الاستثماري من حيث نظام الحكم واستقرار الحكومة وطبيعة العلاقات بين الاحزاب السياسية وحالة الديمقراطية السائدة داخل البلد يوفر البيئة الملائمة لجذب الاستثمار.

– اتخاذ افضل المؤشرات في اتخاذ قرار الاستثمار وان FDI يعتمد على جملة من المؤشرات العالمية منها واقع مناخ الاستثمار والاشكالية تنبع من عدم اليقين بأهمية الدور الذي يقوم به FDI في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ومنها العراق مع اختلاف ظروف البلدان لان FDI لا يجزم بالتعامل مع تلك الدول لتباينها والاختلاف في مصالح الشركات من بلد لأخر، فان FDI يتميز بسعته لاتصاله بجوانب متعددة من اقتصاديات بلدان المنشأة والمضيفة .

هدف البحث:

- وجود علاقة بين هيكل الصادرات السلعية وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

- الامكانيات المتوافرة للبلدان النامية ومنها الاقتصاد العراقي من منطلق الظروف المتاحة بعد عام 2003 اهميته للاقتصاد العالمي وان حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر يتأثر بعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية (كالتجارة الخارجية والناتج المحلي الاجمالي) في ظل توفير المناخ الاستثماري مع تحديد اي من المؤشرات الاكثر اهمية من خلال موازنة هذه المؤشرات مع بعضها من اجل اتخاذ قرار الاستثمار.

اهمية البحث: الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الخارجية في العراق ومدى امكانية الاستفادة منه للعراق من ذلك على النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

فرضية البحث: مدى تأثير FDI على متغيرات النشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية.

منهجية البحث : اعتمد البحث على منهج الاستقراء والكتابة على ما متوافر في مكتبات الجامعات والبنك المركزي ووزارة التخطيط.

هيكلية البحث : من اجل الوصول للبحث تم تقسيم البحث الى (**ثلاثة محاور**)، فضلا" الى المقدمة والخاتمة، فقد تضمن: **المحور الاول:** الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر (مفهومه، اهميته، اهدافه، دوافعه، انواعه، مكوناته، محدداته فضلا" عن بيان اوجه الاختلاف بين الاستثمار الاجنبي المباشر والغير المباشر) اما **المحور الثاني:** فقد تناول/اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية (مقوماته، اثاره، العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الاجنبي وتدفقاته – الداخلة والخارجة) و**المحور الثالث:** تضمن /الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق (مراحل تطور الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره على تطور القطاعات الاقتصادية (الصناعية، الزراعية، الخدمية) وانعكاسها على التجارة الدولية، واقع البيئة الاستثمارية والنمو الاقتصادي في العراق، فضلا" عن بيان المناخ الاستثمار في العراق 2017 (الواقع والتحديات)، مع مفهوم (التجارة الخارجية /مفهومها، مؤشراتها، محدداتها، مبرراتها) واهميتها للاقتصاد العراقي وتأثيرها في الناتج المحلي الاجمالي، كذلك امكانيات افادة الاقتصاد العراقي من تجارب الدول المشابه لاقتصادنا .

المحور الاول: الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر

اولا: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر F D I .

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر مصدرا" مهما" من مصادر التدفقات الرأسمالية الى العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد مسنو فضلا" على انه ينطوي على علاقات طويلة الامد تعكس منفعة المستثمر في دولة اخرى وله الحق في ادارة موجوداته، والرقابة من الدولة الاجنبية، وتختلف دوافع البلدان في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة اي نوع كان منها وهذا يرجع الاختلاف والتباين في خصائص الشركات متعددة الجنسية او بين الدول المضيفة. فضلا" عن الخصائص الصناعية او النشاط الممارس من قبل الشركة والارباح والتكاليف وغيرها وان معظم الاستثمار الاجنبي المباشر يتم بوساطة الشركات متعدية الجنسية بسبب احتياطاتها المالية الكبيرة والمتزايدة مما يجعلها بحاجة الى أي استثمار مستثمر[1]، وقد حاولت عدة مؤسسات مالية واقتصادية دولية الوصول الى تحديد تعريف معين للاستثمار الاجنبي المباشر، إذ تم تعريفه في **1- <u>ادبيات الامم المتحدة</u>:** بانه اجمالي تكوين راس المال الثابت المنفق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة مضافا" اليها التجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة في البلد، ولا يقتصر ذلك على اضافة راس المال النقدي لغرض شراء السلع الرأسمالية فقط بل على حيازة المستندات او اي شكل اخر من الموجودات المالية، كما عرفته 2- **<u>منظمة التجارة الدولية</u>:** بانه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما يسمى (البلد الام) بامتلاك اصول او موجودات ثابتة في بلد اخر يسمى (البلد المضيف) مع وجود النية لديه في ادارة ذلك الاصل[2]. ويرى 3- **<u>صندوق النقد الدولي</u>[3]:** ان الاستثمار الاجنبي المباشر عبارة عن انشاء مشروع او

1- البرتين ، ج، م. واخرون ، التخلف والتنمية في العالم الثالث ، نقله الى العربية ، زهير الحكيم ، دار الحقيقة للطباعة والنشر ، ط4/ ، بيروت ، 1977 ، ص12.

2- دايفيد وايلس، التنمية الصناعية المستديمة ودور الاستثمار الاجنبي المباشر ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 1998 ، طبعة اولى ، ص74.

3 صندوق النقد الدولي : احد اهم الوكالات التي تسهل عمليات التدفق الدولي والمعاملات المالية الدولية ، الذ اسس على اثر انعقاد المؤتمر المالي والنقدي للأمم المتحدة في بريتون ووودز عام (1944) بغية تشجيع التعاون بين البلدان في المسائل النقدية الدولية .

عمليات انتاجية في دولة غير دولة المستثمر ، ويهدف هذا المستثمر الأجنبي من خلال انشاء هذه العملية الى الربح والمنافسة، ويكون له حق الملكية فيها على ان يتيح له هذا الحق التأثير في ادارة تلك المنشاة او العملية الانتاجية، إذ هناك علاقة تأثير بين المنشاة المقامة واقتصاد تلك الدولة، اذ يحقق الاستثمار الاجنبي المباشر فؤاد او منافع على المدى الطويل. اما **4- منظمة الانكتات:** فعرفته بانه عملية توظيف لأموال اجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة ينطوي على علاقة طويلة الاجل تعكس منفعة لمستثمر اجنبي يكون له الحق في ادارة موجوداته والرقابة عليها من بلده او بلد الاقامة الذي هو فيه وقد يكون المستثمر فردا" او شركة او مؤسسة[4] كما عرفته **5- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** على انه الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال اداريا"[5] .

ثانيا: مفهوم مناخ الاستثمار: يكتسب مفهوم مناخ الاستثمار اهمية بين دول العالم وله اهمية كبيرة ادركتها الحكومة العراقية بعد عام **2003** وقد سعت الحكومة جاهدة لإصلاحه من خلال وضع السياسات والاستراتيجيات وتوقيع الاتفاقيات الدولية، وقد مر العراق خلال العقود الاربعة الماضية بحروب واضطرابات شديدة وسنوات من الحصار والتي اسهمت في تدهور مناخ الاستثمار، وهذا ما كان يعاني منه القطاع الخاص والمحلي في العراق وما لحقها من اثار الازمة المالية عام **2008** وازمة اسعار النفط عام **2014** اسهمت في زيادة الكلفة البشرية التي يدفعها العراق فضلا" عن تدهور البنى التحتية للبلد وتفشي ظاهرة الفساد بصورة كبيرة إذ اسهمت هذه العوامل كلها بتدهور مناخ الاستثمار مع الانفتاح الاقتصادي الذي شهده العراق بعد عام 2003، الا ان هذا الانفتاح كان صدمة للقطاع الخاص المحلي فلم يستطيع ان يواجه السلع الرخيصة المستورة التي اغرقت السوق المحلي وهذا ادى الى توقف مصانع محلية عديدة عن الانتاج، الا ان العراق لديه الامكانات والفرص لإيجاد مناخ استثماري مناسب يتيح الفرصة لممارسة الاعمال بصورة كفؤة يساعد على خلق اقتصاد وطني متطور قادر على المنافسة مع البيئة الدولية[6] .

ويمكن **تعريف مفهوم المناخ الاستثماري:** بانه مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية المؤثرة في المستثمر وتشجيعه بتوجه استثماره الى بلد اخر كما عرفه 2- **البنك الدولي:** الى تعريف ادق واشمل لمفهوم مناخ الاستثمار على انه مجموعة من عوامل محددة في موقع معين التي تشكل وتكون الفرص الاستثمارية والحوافز والدوافع للشركات من اجل ان تستثمر بصورة منتجة ،وتولد فرص العمل ، وتوسع نطاق اعمالها[7] ، وعرفته ايضا"**3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:** البلد الذي يتميز بعدم وجود عجز في موازنتها العامة مقابل عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات بسيطة للتضخم وبيئة سياسية ومؤسسة شفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المحلي والتجاري والاستثماري[8].

4- P 0 350 – 352 00 Investment Report 1998 p worId ،Unacted

5- ESCWA (The RoIe of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries) U0N0New York 0 2000 **. p 140**

6- وزارة التخطيط ، دائرة دراسات السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم دراسات السوق ، تقرير مناخ الاستثمار في العراق ، 2017 ، ص3.

7 - وزارة التخطيط ، دائرة دراسات السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم دراسات السوق ، تقرير مناخ الاستثمار في العراق ، 2017 كانون الثاني 2018 ، ص5.

8 - Improving the investment CIimate . WorId Bank . part 1 . on website 0 htto 0// siteres Ources WorIdbank . org0

4- وعرف ايضا": ان تهيئة مناخ الاستثمار العراق بانه: مجموع الظروف والسياسات والمؤسسات السياسية والامنية فالمناخ يهتم باستقرار كل النواحي الاقتصادية والسياسية والامنية والمالية والتحكم بالتضخم، فالحكومة العراقية قامت بإصدار قانون جديد للبنك المركزي يتضمن الاستقلال القانوني وتمت من خلالها **اولا":** الترويج والدعاية التي تبنتها هيئة الاستثمار في العراق عن طرق المؤتمرات ومعارض الدولة وعقد اللقاءات مع المستثمرين وابرام الاتفاقيات مع الدول **ثانيا":** خلق فرص الاستثمار مؤاتيه ومحفزة للاستثمار وبناء المؤسسات واصدار القوانين المشجعة للاستثمار . **ثالثا":** بالنسبة للاستثمارات القادمة يجب الحفاظ عليها من خلال توافر كل الخدمات الحكومية اللازمة والبنى التحتية الحديثة وغيرها التي تشجع على بقاء الاستثمارات[9] **5-** وقد عرفته **منظمة الاونكتات:** بان مناخ الاستثمار على بعدين[10]. **الاول:** يتضمن مختلف العوامل الاساسية المؤثرة في القرار الاستثماري وتشمل مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، القوانين المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية، المعايير المطبقة للتعامل مع المستثمرين الاجانب، وسياسات العمل وطبيعة السوق والياته، والاتفاقات الدولية حول الاستثمار الاجنبي المباشر، وبرامج الخصخصة والسياسات والانظمة الضريبية، **الثاني:** يتعلق بسمعة الدولة، ونوعية الحياة، مستوى دعم الاستثمار وتعزيزه من خلال تقديم الحوافز المالية كالإعفاءات الضريبية والجمركية، والحوافز التمويلية كمنح القروض بفوائد منخفضة، والاعانات المقدمة للمستثمر. وتسعى **دائرة السياسات الاقتصادية والمالية** لمعالجة المشاكل التي تحيط بالاقتصاد العراقي ولا سيما وان اصلاح مناخ الاستثمار يجب ان يكون من اولوية السياسات الاقتصادية الكلية ، فمن خلاله يمكن اعادة الاعمار وابراز الفرص الاستثمارية المربحة وجذب المستثمرين الاجانب وتشجيع المستثمرين المحلين، وتحويل شكل الفرص الاستثمارية غير المربحة الى فرص استثمارية مربحة ومحفزة وفي السنوات الماضية خاض العراق نزاعات مع التحديات التي حاولت ان تضعه في دوامة مدمرة، ونزاعاته مع المشاكل التي يعاني منها في اقتصاده، وظل جاهدا" طوال هذه السنين ينازع من اجل التقدم والازدهار ورفاهية شعبه، الا انه لا يلبث بان يخرج من نزاع فيدخل في الاخر. واخرها عندما اصطدم العراق بأزمة مزدوجة انتجت ورائها مشاكل وتحديات وعقبات عديدة، وكأنها جيش من الصعوبات يقف امام تقدم العراق وازدهاره، وهذه الازمة المزدوجة اصابت العراق من جانبين رئيسين وهما **جانب مالي:** وتمثل بأزمة النفط عام 2014 وما تبعها من اثار طويلة ولا زال اثر ازمة النفط مستمر في عام **2018** ، اما **الجانب الامني:** فقد خاض العراق حربا" ضد الارهاب اطاحت بضحايا انسانية ومالية ومادية وصلت اثارها في شتى محافظات العراق ، لم يستثنى من ذلك شيئا"[11].

ثالثا- ، قوانين F D I وتطوراتها بعد عام 2003 – 2019 .

نتيجة لما مر به العراق من ازمات اقتصادية ومالية، تم وضع مجموعة فوانين وانظمة وقرارات لتنظيم عملية الاصلاح، ومن ضمن تلك المجموعات فان المدة التي سبقت عام 2003 اتسمت بتعدد التشريعات الخاصة بالاستثمار وعدم ثباتها. فبعد عام 2003 في العراق شهدت هذه المدة تغيرا" في التوجهات الاقتصادية تمثلت في اصدار.

9 - حمزة ، حسن كريم ، مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر ، مجلة الغري ، للعلوم الاقتصادية والادارية ، العراق ، العدد 23 ، 2014، ص5.

10 - ميروش محند شلغوم ، دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية ، بيروت – عمان ، مكتبة حسن العصرية ، 2012 ، ص80-81.

11- عد. عدنان سالم الاعرجي ، م. ميادة صلاح الدين ، تحليل الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق ، ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد ، العراق ، العدد 32 ، 2012 ، ص113.

1- قانون الاستثمار رقم 39 لسنة 2003 : من قبل **سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق** جاء فيه : **أ-** تحسين الظروف المعيشية للعراقيين **ب-** تحسين مهاراتهم التقنية **ت-** مكافحة البطالة **ث-** التأكيد على الاستثمار فانه يساعد على تطور البنية الاساسية وتنمية النشاط التجاري العراقي مع ايجاد فرص عمل وجلب رؤوس الاموال، فهذا بدوره يؤدي الى ادخال التقنية لداخل الاقتصاد العراقي، لكن هذا القانون لم يتم تفعيله باعتباره صدر من قبل السلطة المؤقتة بانها لا تتمتع بالشرعية اللازمة.

2- وتمكن العراق من سن **قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 الاستثمار (بانه توظيف المال في اي نشاط او مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة للبلد (1) والقانون المعدل رقم 7 لسنة 2010** : قد ادى الى زيادة عدد المشاريع الاستثمارية تدريجيا" الى عام 2010 لتصل الى (48) مشروعا" ولكن نلاحظ بعد عام 2010 انخفض عدد المشاريع الاستثمارية وذلك يعود لأسباب امنية واقتصادية وسياسية ولكنها ازدادت في عام 2010 لتصل الى (50) مشروع استثماري اجنبي براس مال اجنبي مستثمر يقدر بـ (25) مليون دولار امريكي وبعدها بدأ بالانخفاض ولكنه في 2013 بدأ بالارتفاع وهذا ربما بسبب ان يضم المشاريع الاستثمارية الاجنبية في اقليم كوردستان ايضا" والمتضمن بيع وايجار العقارات واراضي الدولة والقطاع العام لأغراض الاستثمار، مع افتتاح مركز للتحكم التجاري في العراق عام 2010. الا ان هذا القانون لم يوفر البيئة التشريعية التي يبحث فيها المستثمر الاجنبي.

3- قانون الهيئة الوطنية للاستثمار لسنة 2013: يحق للمستثمر توظيف واستخدام عاملين من غير العراقيين ولهم الحق الدخول والخروج والاقامة في العراق، كذلك عدم المصادرة او تأميم المشروع الاستثماري المشمول بأحكام هذا القانون كلا" او جزءا" منه باستثناء ما يصدر بحقه حكم قضائي مع ضمان الامان والاستقرار للمستثمر فضلا" عن ذلك يحق للعاملين الفنيين والاداريين من الاجانب في المشروع تحويل رواتبهم وتعويضاتهم للخارج بعملة قابلة للتحويل[12].

4- قانون الاستثمار رقم 50 لسنة 2015 هو التعديل الثاني لقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006[13].

5-تعديل قانون العمل رقم 37 لسنة 2015: المتضمن السماح للمستثمرين بحرية التعاقد المباشر وتوظيف العمالة الوطنية والاجنبية المؤهلة للمشاريع المجازة بمقتضى قانون الاستثمار الوطني .

6-قرار مجلس الوزراء رقم 53 لسنة 2018: وتضمن هذا القرار مجموعة توصيات رئيسة لضمان مناخ الاستثمار سليم في العراق وهي مرتبطة ارتباطا" وثيقا" بقانون الاستثمار ، قد تم صياغتها استنادا" في دورة حياة الاستثمار ومراحلها المختلفة بداية من الرؤية والاستراتيجية ؛ دخول الاستثمار وتأسيسه واخيرا" حماية الاستثمار واستبقاءه[14] .

رابعا: اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر:

- توفير الخدمات لمواطني البلد والقائمين بالاستثمار.

12 www 0 dorar - aIirarq 0 net

13 - الهيئة الوطنية للاستثمار ، بغداد (الضمانات) استنادا" على قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 ، ص6 – 8.

14 - للتفاصيل انظر الوقائع العراقية العدد 4393 ، بغداد ، العراق ، 2016 ، ص3 – 20.

- زيادة الانتاج والانتاجية وبدورهما يؤدي الى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد والى تحسين مستوى معيشة مواطني البلد.
- زيادة التكوين الرأسمالي للدولة ووفرة التخصيصات المختلفة من فنيين واداريين .
- خلق فرص عمل جديدة بالاقتصاد الوطني.
- زيادة العائد لراس المال وتنميته عن طريق زيادة الارباح المحجوزة الناتجة من الاستثمار .يساعد على حماية ثروته من اي خطر[15].
- خلق انتاج سلع وخدمات وتؤدي بدورها الى اشباع حاجة المواطنين واما الفائض فيصدر للخارج ونتيجته توفير العملات الاجنبية وبها يتم شراء الآلات والمعدات وهذا يؤدي الى زيادة التكوين الرأسمالي .
- يزيد من فرص العامل والى تقليل البطالة .
- وتبرز اهميته من خلال تعزيز الروابط مع العالم الخارجي، فالاستثمار الاجنبي المباشر سواء حصل عليه من الصناعة التحويلية ام الاستخراجية ام قطاع الخدمات نتائج ايجابية للدولة عن طريق تلك الروابط.
- ان المهارات المحلية وعمل التكنولوجية المستوردة لتحسين السلع والخدمات المنتجة لدخولها للأسواق العالمية لتعزيز الاستثمار الاجنبي المباشر.

خامساً: هدف الاستثمار الأجنبي المباشر، يهدف الـ F D I

- البحث عن الكفاءة: وهذا النوع يكون ما بين الدول المتقدمة والاسواق الاقليمية المتكاملة (كالسوق الاوروبية المشتركة)
- يبحث عن المصادر : وهو عبارة عن استغلال الميزة النسبية للدولة وخاصة الغنية بالمواد الاولية.
- يبحث عن الاسواق: والتي تتطلب الاستهلاكية بالأسواق للدول المضيفة للاستثمارات[16] .

سادساً: اشكال (انواع) الاستثمار الاجنبي المباشر،

- الاستثمار المشترك : joint – Venture

- هذا النوع من الاستثمار الذي يشترك بين طرفين او اكثر من بلدين او اكثر من خلال شركة دولية النشاط ، وتحدث في شكل مشروعات اقتصادية وفق تسلسل من عمليات الانتاجية والتسويقية والمالية وتعد المشاركة في ادارة المشروع من العناصر الحاسمة في التفرقة بين هذا الشكل من الاستثمار وعقود الادارة او اتفاقيات التصنيع يرجع الى موقف .
- الدول النامية من الشركات المتعدية الجنسية اذ وضعت قيود كثيرة على ملكية المشروعات المقامة على اراضيها تحقق للبلد المضيف مزاياها[17] :

(1) خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد المضيف.
(2) زيادة فرص التصدير.
(3) زيادة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية والتطور التكنولوجي للبلد المضيف.

15- وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم دراسات السوق ، تقرير مناخ الاستثمار في العراق ، 2017 ص39 و42 .
16 - لطفي علي ، دراسات في تنمية المجتمع ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1997 ، ص8.
17 - لطفي علي ، دراسات في تنمية المجتمع ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ،1997 ، ص18.

(4) انتاج سلع ذات جودة عالية وهذه الميزة تساعد على المنافسة في الاسواق العالمية.

(5) بناء مشاريع اقتصادية واسعة الانتاج ويستفاد هذا من اقتصاديات الحجم[18].

الاستثمار الاجنبي المباشر المملوك بالكامل : WhoJy – Owned وهو اكثر الانواع تفضيلا" لدى الشركات متعددة الجنسية، والشركات هي التي تمتلك كامل الاستثمارات وتقوم بأنشاء فروع لها للإنتاج والتسويق وتستقدم التكنولوجيا والآلات والمعدات والاداريين والاشراف على انجاز المشروع ومباشرته في الانتاج والتسويق من دون مشاركة الطرف المحلي، ويعود سبب تردد قبول معظم الدول المضيفة ولا سيما دو ل العالم الثالث لهذا الشكل لوقوعها في التبعية الاقتصادية وبحالة تعارض المصالح مما يسبب اثار سلبية بينها وبين الشركات المعنية. والخوف من سيطرة الشركات الاجنبية على اسواقها.

1- **استثمار اجنبي من حيث المدة:** فالمستثمر الاجنبي هو الذي يحدد المدة الزمنية لمدى استغراق الاصول المالية في النشاط الاقتصادي فان الزمن هو عامل مهم من العوامل التي تؤثر في قرارات المستثمرين ومنه:

أ- **استثمار قصير الاجل:** فيتم انجازه لا يتجاوز السنة (كالودائع، التسهيلات الائتمانية).

ب- **استثمار اجنبي متوسط الاجل:** وهي مده اكثر من سنة الى (5) سنوات.

ت- **استثمار طويل الاجل** : تكون مدته الزمنية من (5) سنوات فما فوق.

2- **استثمارات اجنبية من حيث الطبيعة** : ويكون اما مباشر واما غير مباشر

3- **الاستثمار الاجنبي المباشر في المناطق الحرة:** وهي التي تقع خارج المنطقة الجمركية وميزتها تكون معفية من الرسوم الجمركية

سابعا: المكونات الرئيسة للاستثمار الاجنبي المباشر:

اي الاساس التمويلي وهي على النحو الاتي:

أ- **راس المال المساهم:** قيام المستثمر بشراء حصة من مشروع دولة معينة غير بلده الاصلي، وقد تكون هذه رؤوس الاموال المساهمة بها دولة ما، اما لبناء اصول جديدة وأما شراء اصول قائمة، فضلا" عن الحيازة والاندماج.

ب- **القروض داخل الشركة:** وهي معاملات الدين داخل الشركة سواء كانت قصيرة ام طويلة الاجل من الشركات او البلدان الاخرى، ليس البلد المضيف، فضلا" عن هذا اقراض رؤوس الاموال بين المستثمرين المباشرين.

ت- **الارباح المعاد استثمارها:** وهي حصول المستثمر الاجنبي الارباح غير الموزعة بالوقت هي محسوبة على اساس نسبة مشاركته السهمية والارباح الغير الموزعة تخزن من قبل الشركات لأجل اعادة استثمارها في البلد المضيف نفسه[19].

ثامنا: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر:

1- **المحددات الاقتصادية** : وتشمل الاتي .

18 - الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية " الاستثمار في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" ، دراسات اقتصادية ، مجموعة دراسات مقدمة الى الدورة الخامسة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المنعقد في الاردن ، عمان للمدة (1-2) تشرين الثاني ، 1998 / ص74.

19 - عبدالمطلب عبدالحميد ، العولمة الاقتصادية ، منظماتها ، شركاتها ، تداعياتها ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، **2006**، ص**184.**

الموارد الطبيعية: ويعتبر من الامور المهمة جدا" ويعد توافره من اهم المحددات الـ (FDI) بالدول التي ينقصها الاموال والمهارات الادارية والفنية ، فكان الـ (FDI) المستثمر سابقا" من قبل الشركات
أ- الاوروبية والامريكية لغرض الحصول على مصدر اقتصادي من المنتجات الاولية للدول الصناعية وقبل بداية الحرب العالمية الثانية ان نسبة (60%) كان من رصيد الـ (FDI) مستثمر في القطاع الاولى استثمارات اجنبية بمقدار (35 – 50) مليار $ خلال المدة (2017 – 2030) في قطاع النفط والغاز لإنتاج نحو (15) مليون طن من البتروكيمياويات خلال المدة السابقة وفي منتصف السبعينيات هذه الاهمية النسبية تغيرت للموارد الطبيعية كونها محدد الـ (FDI) فانخفض حصة القطاع الاولي[20] من الـ (FDI) الخارج من الدول الرئيسة (المانيا ، اليابان ، المملكة المتحدة ، امريكا) من 25% عام 1975 الى 11% عام 1990 حتى وصلت الى 5% عام 1995 وعلى الرغم من انخفاض اهمية النسب للموارد الطبيعية كونها مجددا" الـ (FDI) الا انه لا يزال بوقتنا الحاضر يعد مجددا" اساسيا" لتوافير الامكانيات للاستثمار المحلي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية ، فان **العراق** يمتلك موارد طبيعية هائلة مثل (الكبريت، الحديد، الفوسفات) ومنها الثروة الطبيعية وبحجم احتياطي الادنى منه يبلغ (115) مليار/ ب وبعمر انتاجي يبلغ (130 عاما") وتكاليف انتاج البرميل الواحد بما يقارب (1–2) دولار والعراق اليوم عن سعيه لاستقطاب استثمارات اجنبية بمقدار (35 – 50) مليار $ خلال المدة من (2017 – 2030)[21] .

ب- الاسواق: ان حجم الاسواق يعد الدافع الرئيس لكثير من الشركات المتعدية الجنسيات للاستثمار في قطاع الخدمات، فان المستثمرون الاجانب لهم اهمية كبيرة للأسواق. فان توقع المستثمرين ان تزدهر الاسواق في الاستثمار الاجنبي لتلك الدولة فضلا" ان السكان يشكل اهمية عندما تكون القوة الشرائية او مستوى الدخل متدنيا" والعادات والتقاليد شيء مهم لاستهلاك الافراد من السلع، فان مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي ومستوى الدخل في تقيمهم لأسواق الدول المتقدمة وعلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو الدخل تقويمهم لأسواق الدول النامية

ت- توفير الايدي العاملة ومستويات الاجور (عامل الكفاءة). المحدد الاكثر اهمية للشركات الساعية لحصولها على منتجات نهائية ذات كفاءة اكبر وكثيفة العمل، فان الوفرة هنا لا تعني بحد ذاتها المحدد الاساسي لـ (FDI) بل الكلفة المخفضة نسبة الى الانتاجية هي التي تعد المحدد الاساسي لـ (FDI)، فان الغالبية للبلدان النامية هو ارتفاع حجم ومعدل نمو سكانها، فتعد الايدي العاملة بالبلدان النامية من العوامل الخارجية المؤدية لزيادة تدفق الـ (FDI) على عكس البلدان النامية حيث النمو البطيء في قوة العمل اي هناك علاقة عكسية بين (FDI) والاجر المنخفض[22] .

تاسعا- اهم مقومات الاستثمار الاجنبي المباشر- المقصود بمقومات الاستثمار اجتماع كل الظروف من اقتصادية وسياسية واجتماعية ومؤسساتية وكذلك الاجرائية والتي تؤشر حتى في فرص نجاح المشروع الاستثماري لمنطقة او دولة معينة وهذه العوامل وتأثيراتها تختلف من دولة لأخرى وايضا" تفاوت واختلاف تأثير عواملها على وفق لنوع الاستثمار على سبيل المثال (ان معدل النمو الاقتصادي، والتضخم، وفرة البنى التحتية، الاستقرار السياسي، القيود للتعريفية الجمركية، الكمية، الاستيراد والتصدير، المخاطر

20 جون ادلمان سبيرو، " سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية" ، ترجمة : خالد قاسم ، الاردن ، 1987، ص114.
21 سطام الجنابي ، تطور مفهوم المناطق الحرة وافاقها في العراق ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد الثالث ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2000 /ص70.
22 مغاوري شلبي (المناطق الحرة ... فوائد واضرار).

بأنواعها ... فان تدفق الـ FDI يرتبط ارتباط وثيق بمدى استعداد الدولة المضيفة لمثل هذه التدفقات المالية ومن هذه المقومات.[23]

1- **الناتج المحلي الاجمالي:** وهذا يعتبر اساسا" لشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى لتحقيق النمو او الدخول للأسواق الجديدة فالدول التي يتميز بناتج محلي كبير فتكون قريبة وملائمة بكثير من المؤسسات المحلية او الاجنبية ، فهناك ارتباط وثيق موجبة بين حجم الناتج الكي وبين الـ FDI

1- **سعر الصرف:** علاقته عكسية مع تقلبات اسعار الصرف.

2- **معدلات التضخم:** كثير من الدول النامية لديها ارتباط سلبي بين معدلات التضخم المالية والـ FDI.

3- **الشفافية وحجم السوق ومعدل نموه:** وكذلك توفر الموارد البشرية المؤهلة، وتوفير قاعدة متطورة لوسائل الاتصال والمواصلات [24]

عاشرا، انواع الاستثمار الاجنبي

1- الاستثمار الاجنبي غير المباشر Foreign Indirect Investment

وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يقتصر فقط على انتقال الاموال النقدية، دون ان يكون للمستثمر الاجنبي ملكية كل او جزء من المشروع الاستثماري، ولا يتمتع المستثمر الاجنبي بالرقابة او السيطرة واتخاذ القرار في هذا الشكل من اشكال الاستثمارات ويسمى ايضا" بالاستثمار المحفظي (FPI) لكونه يتضمن المساهمة في راس المال على شكل اسهم وسندات بدون ان تكون هناك سيطرة على الادارة وللاستثمار الاجنبي غير المباشر صور متعددة ولعل اهمها، شراء السندات الدولية، وشهادات الايداع المصرفية الدولية، وكذلك شراء القيم المنقولة وسندات الدين العام والخاص، وشراء الذهب والمعادن النفيسة، واعطاء قروض للحكومات الاجنبية ام هيئاتها العامة او الخاصة او للأفراد سواء كانت قصيرة الاجل ام متوسطة ام طويلة الاجل، بهدف المضاربة وليس بهدف انشاء علاقات اقتصادية ثابتة، وغالبا" ما تكون هذه القروض في صورة قروض تقدمها البنوك الخاصة ،والتي تلجأ اليها الدول النامية لتمويل العجز الموسمي في موازين مرفوعاتها او العجز المؤقت الذي يطرأ على هذه الموازين نتيجة لانخفاض حصيلتها من النقد الاجنبي، وقد تكون في صورة (قروض الصادرات او تسهيلات الموردين) ومن ابرز سمات الاستثمار الاجنبي غير المباشر انها لا تنقل المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجيا المرافقة لراس المال كما في الاستثمارات الاجنبية المباشرة كما ان هذه الاستثمارات تتجه عادة نحو الاغراض الاستهلاكية، وانها من الممكن ان تحقق ارباحا" على المدى القصير فهذه الاستثمارات يقتصر دورها على تقديم راس المال الى جهة معينة دون ان يكون لصاحب المال (المستثمر) اي دور في الرقابة على المشروع الاستثماري او المشاركة في تنظيم وادارة هذا المشروع **(1)**[25] .

الاستثمار الاجنبي المباشر : (FDI) Fo reign Direct Investment . يتجسد في قيام المستثمر الاجنبي بأنشاء مشروع او توسيعه او الاشتراك في ادارته باي وسيلة بهدف انشاء علاقات اقتصادية او استمرار بين صاحب المال والمشروع في احدى مجالات التنمية ، او انه قيام مشروع اجنبي بممارسة نشاط اقتصادي على اقليم دولة ما او هو ذلك الاستثمار الذي تقوم به الشركة الاجنبية في اسهم ملكية شركة محلية على ان لا تقل عن (10%) قد يتخذ الاستثمار الاجنبي المباشر صورة :-

23 htm . / 4 -shtm Arabic 4 - / 2001 /economics / articeI / WWW islam on lin

24 - 1. 80P . OP , Cit و 1998 و" World Investment RePort "UNCTAD

25 فاضل صالح الزهاوي ، دوافع الاستثمار الاجنبي (المؤتمر السنوي التاسع عشر) ، ابو ظبي ، 25 – 27 ابريل ، 2011 م ، ص207

1- انشاء مشروع جديد او التوسع في مشروع قائم.

2- تملك مشروع قائم او جزء منه.

3- تملك العقارات.

4- القروض طويلة الاجل التي تتجاوز مدتها خمس سنوات.

احد عشر. أوجه الاختلاف بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار الاجنبي غير المباشر.

يتميز الاستثمار الاجنبي المباشر عن الاستثمار الاجنبي غير المباشر (الاستثمار في الاوراق المالية) وكما مبين في الجدول ادناه[26].

جدول (1)

مقارنة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الاستثمار الاجنبي غير المباشر (المحفظي).

ت	الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI)	ت	الاستثمار الاجنبي غير المباشر (المحفظي) (FPI)
-1	يتضمن انتقال حزمة من الاصول (راس المال ، التكنولوجيا والخبرات الادارية والتنظيمية).	-1.	يتضمن تحويلا" لراس المال فقط.
-2	استثمار طويل الاجل يمتد لسنوات عديدة	-2	استثمار قصير الاجل لا يتجاوز بضعة اشهر.
-3	يتجسد في شكل مشاريع حقيقية في مختلف القطاعات الاقتصادية (انتاج السلع والخدمات).	-3	يتجسد في شكل توظيفات مالية في السوق المالية.
-4	يهدف الى تحقيق روابط دائمة مع استثماره في الخارج.	-4	يهدف الى تحقيق ارباح سريعة.
-5	الصلاحيات المطلقة في الادارة والتنظيم واتخاذ القرارات الفعلية.	-4	عدم وجود الصلاحيات في الادارة والتنظيم واتخاذ القرارات.

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: عميروش محند شلغوم ، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت 2012 ، ص20.

اثنى عشر. اثر الاستثمار على المستوى الوطني فيؤدي الى :-

1- مساندة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

2- زيادة الدخل الوطني للبلد.

3- فضلا" عن هذا يؤدي الى فرص عمل جديدة بالاقتصاد الوطني

المحور الثاني اثر الاستثمار الاجنبي المباشر وتدفقاته في البلدان النامية

اولا- معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية :-

هناك عدد من المعوقات التي تعيق دخول الـ FDI للدول النامية وهي:

1- ان الدول النامية وشعوبها تتخوف من الدول الاجنبية من ناحية استغلالها الاقتصادي وتحكمها السياسي الاجنبي وتجعلها تابعة وخادمة للاقتصاديات الاجنبية .

2- ان الاستثمارات الاجنبية يذهب الجانب الاكبر منه يتجه للاستثمار في المواد الاولية والجزء البسيط منه يذهب للإنتاج في الاسواق المحلية للدول النامية .

3- ان الدول النامية تضع سياسات وشروط بشان الاستثمارات الاجنبية فتضع مثلا" برامجها التنموية مع احتجاز بعض منها لميادينها لراس المال الاجنبي ، فضلا" عن تبنيها الارباح المحولة للخارج مع نسب من الموظفين المحليين بهذه المشروعات الاستثمارية[27] .

(1) 26 تشام فاروق ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر واثارها على التنمية الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، نادي الدراسات الاقتصادية ، 2012 ، ص8. فاضل صالح الزهاوي ، دوافع الاستثمار الاجنبي (المؤتمر السنوي التاسع عشر) ، ابو ظبي ، 25 – 27 ابريل ، 2011 م ، ص207 .

27 تقي عبد سالم العانس ، تخطيط وتنظيم التجارة الخارجية في العراق ، بغداد ، بيت الحكمة ، 1992 ، ص236.

ثانيا- العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية.

ان الاستثمارات الدولية المباشرة قد تسهم بأكثر من دولة وفي مقدمتها دول كل من (شرق أسيا، أميركا اللاتينية مع اغلبية الدول العربية الصغيرة الحجم)، وهذا ينعي الخاصة بالاستثمارات التي تنتمي الى الاحجام المتوسطة والكبيرة، فهذه الدول تتجه نحو الاسواق الاقليمية وليس الوطنية، وتعد كل من لاستثمارات المحلية والاقليمية ذات اهمية كبيرة اذ انها تختلف كليا" عن الاستثمارات الأجنبية وان الاخيرة تتميز بميزة في جلب التكنولوجيا والمعلومات التي تؤثر في المؤسسات الانتاجية وادارتها فضلا" على الاقتصاد الكلي بإجماله وان المستثمر لن يأتي الى الدول الصغيرة جغرافيا" ولكنه يأتي من اجل استفادته من حجم اسواقهم الداخلية فضلا" عن افادته من اسواق الخليج عبر دول قطر واسواق الشرق الادنى عبر لبنان او الاردن وايضا" هناك دول عربية كبيرة مثل مصر والمملكة العربية السعودية وغيرها، وهذه الدول تفتقر لأكثر من عامل من العوامل المؤثرة منها في سبيل المثال الانتاج لراس المال او انشاء الاسواق المفتوحة ،الادارة العامة الجيدة، المؤسسات الفاعلة، ومن العوامل التي يتأثر بها الاستثمار الاجنبي وهي[28]

1- **تكلفة الانتاج** : ان هدف المستثمر الاجنبي هو حصوله على اكبر ممكن من الربح .

2- **الوضع الداخلي للدول النامية** (الاسواق): اذ ان هدف المستثمر الاجنبي يبحث عن دولة متطورة للبنى التحتية وبما ان الدول النامية غير متطور ببيئة هذه الدول اذ انها تحتاج الى تحديث وتطويرها لكي تتلاءم ومستوى الاستثمار الاجنبي.

3- **الانفتاح الاقتصادي** : ويعني بفتح الحدود لكي تسري عملية نقل السلع كافة وتعزيز التجارة الخارجية والجمارك والنقل والمواصلات.

4- **بعد وقرب المسافة وتكلفة نقلها** : ان الاستثمارات تبحث عن المسافات القريبة افضل منها للبعيدة ما يتعلق بها من خفض تكلفة النقل وغيرها من الامور.

5- **حجم الاسواق المضيفة** : ان الاستثمارات الاجنبية تتجه نحو الاسواق الكبيرة.

6- **الحوافز المالية الممنوحة للمستثمر الأجنبي** : اي تقديم التسهيلات والمنح مها الاعفاء من الضريبة ، التمويل، .المناخ الاستثماري العام ، احترام القوانين والعقود ووجود المؤسسات الفاعلة المختلفة .

7- **عدم تدفق رؤوس الاموال**، التأثر الدولي من بعض المواقف منها الاضطرابات السياسية والامنية والاقتصادية والنزاعات الدولية فيما بينها ... الخ

ثالثا- الاثار المحتملة الـ FDI على اقتصاديات البلدان النامية.

هناك اثار ايجابية ومنها سلبية اقتصادية واجتماعية نوجز الاتي منها :

الاثار الايجابية : ويؤدي الـ FDI الى تسريع التنمية فضلا" عن رفع معدل تراكم راس المال . ان الدول النامية تريد في الوقت الحاضر تسريع تنميتها لمنفعتها الاقتصادية والاجتماعية واستقطابها لهذه الاستثمارات الاجنبية المباشرة وذلك ان راس المال الاجنبي يلعب أثراً مهما" في تسريع هذه العملية عن طريق استثماره في قطاع او نشاط ويعرف هذا (باثر المضاعف)، فهذا يعني يمثل اضافة مباشرة للتكوين الرأسمالي حتى

28 تشام فاروق ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر واثارها على التنمية الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، نادي الدراسات الاقتصادية ، 2012 ، ص8.

يعوض النقص في المدخرات المحلية للبلدان النامية المضيفة، وبنفس الوقت زيادتها من النقد الاجنبي ويؤدي ايضا" الزيادة للدخل القومي ويوجه جزء منه للادخار المحلي وبدوره يوجهه للاستثمار ويرفع ايضا" من معدل التراكم الرأسمالي ايضا"

أ- يؤثر الـ FDI على الاستثمار المحلي عن طريق **(1)**[29] :

- خلق فرص جديدة .
- يزيد من صادرات البلد المضيف.
- يأخذ شكلا" ماديا" (كالمعدات والآلات والتجهيزات التكنولوجية)
- يتم تحفيز الاستثمار الاجنبي من خلال الروابط الصناعية لشرائه المدخرات المصنوعة محليا".

ب-نشر التكنولوجيا وارتفاع معدل الناتج.

ت-تصحيح واستقرار ميزان المدفوعات.

ث-توسيع فرص التوظيف.

ج- اثاره على درجة الاستقرار الاقتصادي (تمويل عملية التنمية) .

ح- اثاره ايضا" على درجة الاستقرار الاجتماعي والسياسي والثقافي .

خ-تطور البنية الداخلية في البلدان النامية[30].

رابعا- ، مصادر التمويل ، ان الدول النامية تعاني من محدودية المواد الاولية والفقر مع ازدياد حجم الانفاق الاستثماري على برامج وخطط التنمية في الدول النامية وذلك لتحقيقها لمعدلات مرغوبة في النمو الاقتصادي مع زيادة في مستوى معيشة دخول الافراد ولتنامي العجز في تلك الدول فقد لجات لمصادر تمويل داخلية وخارجية ومنها.

(أ) **المصادر الداخلية للتمويل:** ويتمثل في الدين العام الداخلي والمدخرات المحلية اما عن طريق الافراد او المشروعات او الدول كتمويل العجز بالاقتراض الداخلي اي (تمويل ذاتي).

(ب) **المصادر الخارجية للتمويل:** عبارة عن تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية تلجا اليها الدول النامية لتغطية عجز الموارد المحلية وهذه تأتي من مصادر كثيرة منها (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنوك التنمية او مصادر ثنائية حكومية (كالقروض والاعانات) والاستثمار الاجنبي ومنه 1- القروض وتكون قروض ميسرة او غير ميسرة والقروض القصيرة 2- الاعانات الاجنبية للأغراض التجارية **(3)**[31]

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (الداخلة والخارجية) للدول المتقدمة والبلدان النامية

ويتبين من الجدولين في ادناه اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر حجم هذه الاستثمارات للمجموعتين للدول (المتقدمة والنامية) فان

29 - تقي عبد سالم العانس ، تخطيط وتنظيم التجارة الخارجية في العراق ، بغداد ، بيت الحكمة ، 1992 ، ص236.

(1) احمد غزاوي "شركات عبر الحدود في البلدان النامية ، دار المشرق والمغرب ، بيروت ، الطبعة الاولى ، 1987 ، ص202.

30- صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الطبعة الثانية 1983 ، وكالة المطبوعات ، شارع فهد السالم ، الكويت ، ص228.

(2) جلال راتب ومحمود عبدالحي ، " تقويم موقف العربية والاجنبية في السبعينات " ، معهد التخطيط القومي ، مصر ، القاهرة ، 1982 ، ص14.

31 - صندق النقد الدولي (IMF) : احد اهم الوكالات التي تسهل عمليات التدفق الدولي والمعاملات المالية الدولية ، الذي اسس على اثر انعقاد المؤتمر المالي والنقدي للأمم المتحدة في بزيتون وودز عام (1944) بغية تشجيع التعاون بين البلدان في المسائل النقدية الدولية (49: 2000 صندق النقد الدولي و Madura). ص**8.**

جدول (2)
تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة والخارجية للمجوعتين اعلاه

البيان / السنوات	الداخلة %		الخارجة %	
	المتقدمة	النامية	المتقدمة	النامية
2006	69،6	29،1	82،8	17،2
2007	77،5	22،5	85،2	14،8
2008	73،4	26،6	82،8	17،2
2009	69،8	30،2	76،1	23،9
2010	50،1	49،9	71،2	28،8
2011	52،3	47،7	76،3	23،7

Source pp ,2012 Geneva and York, Wir Un 169-1610.

تمويل للاستثمارات الاجنبية المباشرة يمثل مصدرا" رئيسا" للنمو والتنمية فضلا" عن الاختلاف في طبيعة اتجاهاتها اذ تتفوق الداخلة منها للدول النامية على الخارجة عكس الدول المتقدمة. وان الدول الكبرى تمتلك حصة كبيرة من اسهمها مع ان الدول النامية ايضا" تمتلك مثل هذه الشركات العملاقة ويطلق عليها شركات عبر الوطنية المملوكة للدولة ويوجد في العالم (650) شركة من هذا النوع تضم (8500) شركة اجنبية تابعة لها. وتمثل هذه الشركات اقل من (1%) للشركات المتعددة الجنسيات ، وبلغ نصيب استثماراتها المتجهة للخارج (11%) من الاستثمارات الاجنبية المباشرة عالميا" عام 2010.وقد حاول العراق لاستقطاب الاستثمارات لإعادة ما دمرته الاحداث للمدة من (1980 – 2003) من خلال اصدار التشريعات والقوانين التي تضمن دخولها لانضمامها الى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمركز الدولي لتسوية الاستثمار الـ FDI للمدة من (2006 – 2011) واتخذت اتجاها" تصاعديا" وهذا يرجع معظمه لاستثمارات قطاع الطاقة والجدول في ادناه يبين .

جدول (3)
تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة للدول المتقدمة والنامية الداخلة والخارجة

البيان / السنوات	الداخلة	الخارجة .
2006	383	305
2007	972	8
2008	1856	34
2009	1598	72
2010	1396	125
2011	1617	77

Source: UN . WIR ، New York and ، Geneva ، 2012 , p . 17 1 .

خامساً: العلاقة بين هيكل الصادرات السلعية في البلدان النامية والـ FDI المتدفق اليها

ان الاندماج في النظام التجاري العالمي لكافة البلدان ومنها النامية وخاصة العراق، هي في تزايد مستمر بعد التحرر والانفتاح الذي حصل اخيرا"، فكان هذا الانفتاح والاندماج نتيجته زيادة التجارة الدولية في النشاط الاقتصادي المحلي فيودي هذا بدوره الى توسيع قاعدة حجم قطاعات السلع لبقية القطاعات وتحويل الموارد عن الصناعات المحمية على استبدال القرارات لتوجيهها للصناعات التصديرية فالمشاركة في هذه الشبكات الانتاجية الدولية تعزيز هذه العملية وبخاصة اذا كان الاندماج والانفتاح والتوسع وتنويع الصادرات يؤديان لمعدل نمو اسرع، وايضا" لتقارب مستويات الدخل مع مستويات البلدان الصناعية من اهم الاهداف التي تسعى الدول المضيفة لتحقيقها من اجل تعزيز الصادرات وتنويع هيكلها هوعن طريق

الاستعانة بخبرة وكفاءة الشركات عبر الوطنية فليس مجال للأسواق الدولية للدخول الا لسلع وخدمات تكون تكلفتها اقل وكثيرة الجودة حتى الدول التي لا تسمح للشركات دخولها في اسواقها المحلية فهذه الدول منحت تسهيلات في المناطق الحرة وذلك لتعزيز الصادرات ان الضغوط المواجهة لصادرات اغلب الدول النامية للوصول للأسواق العالمية. والتي تمتلك (ميزة نسبية) تكون في قطاع المواد الاولية والصناعات ذات كثافة في الايدي العاملة غير الماهرة فمن الضروري نستعين بـ الـ FDI لأنه يعتبر مصدرا" مكملا" للاستثمار المحلي مع اتباعه استراتيجية انمائية وطنية هدفها هو تطوير القدرات الانتاجية المحلية وصادراتها وتمكنها من المنافسة لمستوى دولي. وتواجه الصادرات المحلية وتنويع هيكل صادراتها في البلدان النامية تواجهها صعودا"، فليس سهلا" على البلدان النامية تبدأ بصادرات جديدة حتى تصل لمستويات عالية، فعلى البلدان النامية تتغلب على تلك الصعوبات عن طريق**(1)**[32]

جذب الـ FDI لقطاع الصادرات: مع زيادة فعاليتها يكمل بعضها بعظاً والكل يعمل سوية مع زيادة القدرة التنافسية للبلدان المضيفة فلأدلة تشير ان هنالك حدوث توسع سريع في صادرات البلدان النامية القائمة على الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا والمهارات، فالأدلة مضللة، فالتجارب المشاركة تكون في مراحل تجميع متدنية المهارات فهذا لا يمثل بالغالب تحولا" لأنشطة اكثر تطورا"، وهناك كثير من البلدان مثلا" (امريكا اللاتينية) قد حسنت قدرتها التنافسية على المستوى الدولي من خلال الـ FDI في صناعة المصنوعات غير القائمة على الموارد الطبيعية لكن روابطها ضعيفة بين الاقتصاد المحلي وقواعد التصدير. فالبلدان النامية لتكون تحقق نموا" في الصادرات وتثبت لها موقع تنافسي بهذه السلع مقارنة مع الموارد التقليدية مستندة لسلع ذات كثافة الموارد والايدي العاملة .فنرى النمو خلال الفترة من 1980– 1998 نلاحظ عشرون منتج من المنتجات اكثر حركي ونشاط سواء في الطلب ام العرض بهيكل الصادرات العالمية، وان معظم البلدان النامية تشدد على الصادرات قد اقترن بحدوث زيادة كبيرة في حصة المنتجات الدينامية لهيكل الصادرات خلال العقدين الماضيين، لكن تشكيلها جزء صغير جدا" من مجموع صادراتها، في عام 1998 كانت المنتجات الكهربائية والالكترونية هي اكبر نموا" من صادرات البلدان النامية، وبلغت (16%) إذ زادت (7) امثالها عن عام 1980، وتشكل ما نسبته (10%) من مجموع الصادرات العالمية التي تحتل مرتبة عالية من حيث محتوى البحث والتطوير والتعقد التكنولوجي ووقورات الحجم، فهذا يعني ان انماط دينامية الصادرات لتجارة البلدان النامية البيئية لا تختلف مع انماط تجارة البلدان النامية مع المتقدمة **(1)**[33].

على المستوى الدولي من خلال الـ FDI في صناعة المصنوعات غير القائمة على الموارد الطبيعية لكن روابطها ضعيفة بين الاقتصاد المحلي وقواعد التصدير. فالبلدان النامية لتكون تحقق نموا" في الصادرات وتثبت لها موقعاً متنافسياً بهذه السلع موازنة مع الموارد التقليدية مستندة لسلع ذات كثافة الموارد والايدي العاملة .فنرى النمو خلال الفترة من 1980 – 1998 نلاحظ عشرون منتج من المنتجات اكثر حركي ونشاط سواء في الطلب ام العرض بهيكل الصادرات العالمية، وان معظم البلدان النامية تشدد على الصادرات قد اقترن بحدوث زيادة كبيرة في حصة المنتجات الدينامية لهيكل الصادرات خلال العقدين الماضيين، لكن تشكيلها جزء صغير جدا" من مجموع صادراتها، في عام 1998 كانت المنتجات الكهربائية

32 دايفيد وايلس ، التنمية الصناعية المستديمة ودور الاستثمار الاجنبي المباشر ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 1986 ، طبعة اولى ، ص6.

33 صندق النقد الدولي (IMF) ، مصدر سابق ، 2000 ، ص20 .

والالكترونية هي اكبر نموا" من صادرات البلدان النامية ، وبلغت (16%) حيث زادت (7) امثالها عن عام 1980، وتشكل ما نسبته (10%) من مجموع الصادرات العالمية التي تحتل مرتبة عالية من حيث محتوى البحث والتطوير والتعقد التكنولوجي ووقورات الحجم، فهذا يعني ان انماط دينامية الصادرات لتجارة البلدان النامية البيئية لا تختلف مع انماط تجارة البلدان النامية مع المتقدمة**(1)**[34].

- **تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للدول المتقدمة والنامية والعالم للمدة (1981 – 2012) مليار $**

.لقد تعززت الزيادة من تدفقات الـ FDI الخارجة والقادمة من البلدان النامية ، فقد ازدادت هذه البلدان من التدفقات العالمية من (5%) للمدة من (1983– 1987 الى (15%) فقد تزايدت حصة البلدان المتقدمة من الـ FDI الداخل من (75%– 83%) بين الاعوام (1980 – 1984 و1985– 1990) وايضا" بروز دور اليابان كبلد مصدر الى FDI والولايات المتحدة كبلد مصنف رئيسي اثر على توزيع الـ FDI في البلدان النامية ولا سيما بلدان (جنوب شرق اسيا). ولكن الانفتاح لـ FDI في اوربا الوسطى والشرقية نتج عنه تدفقات داخلة محدودة مليار$ في **منتصف الثمانينات** حصلت يوغسلافيا على الجزء الاكبر منها (750) مليون $، نتيجة تجربتها الاطول واقتصادها اكثر انفتاحا". .اما **عقد التسعينيات** فقد تضاعفت تدفقات الـ FDI على الصعيد العالمي حتى اصبحت من اهم مصادر تمويل الاستثمارات في الدول النامية وذلك لانتقالها لمرحلة اقتصاد السوق فقد ارتفع حجم التدفقات المالية ارتفاعا" حاد ا" نحو البلدان النامية خلال الاعوام (1990– 1996 – 1999) وهو يعد اكبر تدفق اجمالي من الاعوام السابقة لازمة المديونية عام 1982م. وقد شهد نصيب الدول النامية لتدفقات FDI على المستوى العالمي اذ بلغت في عام 2000 (14،9%) وقد وصلت عام 2001 الى (27،9%) اكثر من العام الذي سبقها مع الانخفاض الذي شهدته FDI للعام 2001 والنتيجة كانت ان جزءاً منه يرجع للتباطؤ الاقتصادي الذي مرت بالدول المتقدمة فادى بدوره الى زيادة الضغوط التنافسية. واخيرا" على العموم يلاحظ تصاعديا" في تدفقات FDI الى العالم خصوصا" من عام 1991 الى عام 2000 ثم انخفض تدريجيا" للأعوام (2001 – 2002 – 2003) ثم عاد ليرتفع خلال عامي (2004 – 2005 – 2007) الى 20،9) **(2)** ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة عالميا" هي ما بين الارتفاع والانخفاض لأسباب وعوامل عديدة منها (الداخلية والخارجية). وقد بلغ عدد الدول المعتمدة على قوانين الـ FDI (72) دولة لعام 2001 ضعف عن عام 1991، وقد تمركز توزيع الاستثمارات الاجنبية في قطاع الخدمات اذ بلغ ببداية التسعينات (1%) للدول النامية و(99%) للدول المتقدمة ، في مقدمتها الكهرباء، وبعدها ازداد عدد الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا، فضلا" عن ان القطاع النفطي قد احتل الحصة الكبرى لتدفقات الـ FDI المتجهة للدول العربية، اما الدول غير النفطية فتركز الاستثمارات الاجنبية على قطاعي التصنيع والخدمات، فهذا يدل على التنافس للدول العربية وهي متفاوتة بين دولة واخرى، وعلى الدول العربية يجب عليها تنمية قطاعاتها وايضا" عليها ان تتميز بميزة تنافسية تصديرية على ان تأخذ القطاعات ذات الكثافة التكنولوجية **(1)**[35]. العالية بنظر الاعتبار فان اداء الاقتصاد العالمي عام 2004 شهد تحسنا" فارتفع معدل النمو الى (5,1%) موازنة مع معدل نمو بلغ (4؟%) عام 2003، اما تدفقات الـ FDI الوارد عالميا" 2004 نحو (612) مليار $ مرتفع عن عام

34 احمد غزاوي "شركات عبر الحدود في البلدان النامية ، دار المشرق والمغرب ، بيروت ، الطبعة الاولى ، 1988 ، ص206.

35) Foreign Direct Investmekt and the ChaIIenge of Development, UN, New York . 232(2) p, 1999, (and neva) . 232 p , 1999 , and Geneva , investment report WorId "

2003 بلغ (580) مليار $ اما عام 2005 بلغ نحو (897) مليار $ وايضا" التقديرات تشير الى استمرارية ارتفاع تدفق الـ FDI والتي تجاوزت (ترليون $) عام 2006 لتبلغ (1231) مليار $ **(3)**[36].

جدول (4)

تدفقات الـ FDI الى الدول المتقدمة والنامية والعالم للمدة (1981 – 2012) مليار $

السنوات	العالم	الدول النامية	الدول المتقدمة	السنوات	العالم	الدول النامية	الدول المتقدمة
1981	69.5	7,4	45,5	1997	448,1	192,4	285,3
1982	58,0	24,0	31,6	1998	705,9	189,0	508,7
1983	50,2	26,3	32,6	1999	1091,2	231,0	851,8
1984	56,7	17,5	39,2	2000	1413,1	264,5	1141,5
1985	55,8	17,5	41,8	2001	836,0	224,0	602,4
1986	86,3	14,1	70,7	2002	626,0	162,55	445,5
1987	136,6	15,7	114,5	2003	601,2	1801,1	387،5
1988	164,0	21,7	132,5	2004	734،1	283,6	423,6
1989	197,6	30,4	166,5	2005	989,6	316,4	621،4
1990	207,3	31,0	172,5	2006	1480,5	413,0	985,8
1991	153,7	34,7	115,0	2007	2002,6	499,7	1319,8
1992	166,0	39,5	112,2	2008	1816,3	668,4	1026,5
1993	223,3	53,2	143,3	2009	1216,4	530,2	613,4
1994	255,9	76,7	150.5	2010	1408,5	637,0	696,4
1995	343,5	107,3	222,4	2011	651,5	735,2	820,0
1996	391,4	116,9	236,0	2012	1350,9	702,8	560,7

المصدر: قاعدة بيانات الاونكتاد ، سنوات مختلفة، على الموقع والرابط http : // unctadsat . unctad . org /Wds / tabIe Viewer /aspx

سادسا" ، مبررات او اسباب جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للدول النامية ومنها العراق ،

كثير من الدول النامية سعت من اجل طلب راس المال الاجنبي ويعتبر تكوين راس المال اداة مهمة لتمويل المعرفة الفنية الى ابتكار تكنولوجي، والافادة من الاستثمار في شتى المرفق الحيوية والبنى التحتية فهذا بدوره يولد وفورات الحجم الواسع وعائد من الاستثمار والحافز اليه، كما يشكل تصاعد اهتمام الدول النامية بتنافسية صادراتها في الاسواق الدولية سببا" اضافيا" للسعي لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، كما له اثر مباشر في الارتقاء بمستوى الصادرات وتحسين الانتاج واكتساب الخبرة المعرفية التقنية والتسويقية وبالتالي دعم حركة الاندماج بين دول العالم، فاهم المبررات FDI والتنافس بين دول العالم المتقدمة منها والنامية لاستقطابه نذكر منها الاتي **(1)**[37]:

1- زيادة حجم السكان: فهذا يعد تحديا" للدول النامية لزيادة حجم الاستثمارات ومن ثم هذه الزيادة السكانية تحتاج الى زيادة الانفاق لراس المال البشري (صحة، تعليم، تدريب) فيؤدي لزيادة الحاجة لراس المال الاجنبي فان للزيادة السكانية يعتبر عاملا" جذب لهذا الاستثمار والساعي لانخفاض الاجور فهذا يساعد على تقليل كلفة العمل وزيادة الانتاجية ومن ثم زيادة الارباح بحالة توفر تدريب **(2)**[38].

2-الاستثمار الاجنبي المباشر يعد من اهم الدعائم لحركة الاستدامة والاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم.

3- الحاجة للتمويل الاجنبي وذلك لمعالجة القصور الداخلي في الهياكل الاقتصادية للدول النامية بسبب انخفاض الصادرات وبالأخص الدول التي تعتمد على سلعة او سلعتين وخصوصا" الموارد النفطية، فهذا

36 الامم المتحدة ، اونكتات ، تقرير التجارة والتنمية 2002 ، ص77.

37 -احمد غزاوي "شركات عبر الحدود في البلدان النامية ، دار المشرق والمغرب ، بيروت ، الطبعة الاولى ، 1988 ، ص206.

38 - Foreign Direct Investmekt and the ChaIIenge of Development, UN, New York 232

يجعلها عرضة للتقلبات الدورية، وان انخفاض معدل التبادل الخارجي للدول النامية مع الدول الاخرى بسبب سياسات سعر الصرف.

الاستثمار الاجنبي المباشر يعد من اهم الدعائم لحركة الاستدامة والاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم.

4- الحاجة للتمويل الاجنبي وذلك لمعالجة القصور الداخلي في الهياكل الاقتصادية للدول النامية بسبب انخفاض الصادرات وبالأخص الدول التي تعتمد على سلعة او سلعتين وخصوصا" الموارد النفطية، فهذا يجعلها عرضة للتقلبات الدورية، وان انخفاض معدل التبادل الخارجي للدول النامية مع الدول الاخرى بسبب سياسات سعر الصرف.

5- تخلف البنى التحتية لدى الدول النامية ومنها العراق، وهذه تحتاج لرؤوس اموال ضخمة، اذ لا تتمكن هذه الدول من اقامة مشاريعها الضخمة لأنها تحتاج الى رؤوس اموال طائلة مثل محطات الطاقة، الطرق، الجسور، وغيرها من البنى التحتية والتي تحتاج الى تكنولوجيا متطورة وحديثة، فهذا لا تتحملها الدول الاقل تطورا"، فمن الممكن تمويل هذه الاستثمارات من الخارج من رؤوس اموال اجنبية، وبنفس الوقت تحتاج هذه الاستثمارات من نوع الطويلة الاجل لتطوير بنيتها الاساسية .

6- سوء استخدام ادخاراتها الموجودة وقلتها وحتى المستثمر منها فانه يتجه نحو الاستثمارات غير المنتجة كالمضاربة بالعقارات انخفاض معدل التبادل التجاري وهذا سببه اما داخليا" او ان الصادرات تعتمد على الطلب العالمي في الخارج **(3)**[39].

7- ان FDI يمثل قوة دفع للاقتصاد المحلي.

المحور الثالث اثر الاستثمار الاجنبي المباشر واهميته للاقتصاد العراقي

اولا: واقع البيئة الاستثمارية والنمو الاقتصادي في العراق: ان العراق قد مر خلال العقود الاربعة الماضية بعدد من الحروب وعدم الاستقرار الامني والدمار والخراب الذي لحق به وتحطم البنى الارتكازية والبنى التحتية، ومع هذا ان العراق يتمتع بموارد طبيعية وذات موقع جغرافي مهم ويمتلك تاريخ وحضارة ثقافية، فان العراق لديه الامكانات الكبيرة للنمو والتنمية الاقتصادية المتنوعة، ونتيجة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فان دور القطاع الخاص محدود فهذا ادى الى انخفاض مستلزمات الحياة اليومية للمواطن (كالكهرباء والمياه) مع انخفاض شديد في القدرة الزراعية والصناعية، ولكي يتعافى العراق ويعيد نشاطه يجب عليه معالجة كافة التحديات الرئيسة حتى يتمكن من استغلال قدراته الاقتصادية كاملة.

ثانيا: مراحل تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي:

من خلال تتبع تاريخ العراق توجد هناك علاقة ايجابية بين العراق والاستثمارات الاجنبية المباشرة ، وهي علاقات متذبذبة خلال المراحل التي مر بها الاقتصاد العرقي واخذ تطورها وتعمقت خاصة عند اكتشاف (النفط) العراقي عام 1927 مع رغبة الحكومة بتنفيذ مشاريع انمائية واستعانت الحكومة بالشركات الاجنبية لضعف امكاناتها خلال تلك المدة لعام 1950 بدأت تدخل الشركات الاجنبية في وقت انشاء مجلس الاعمار للسنة اعلاه ، فالعراق في وقتها استعان بالشركات العابرة القومية بتنفيذها عدد من المشاريع وقد ابرمت العقود مع عدد من الشركاء الاوربية ، وشهدت عامي (1946 – 1968) تعاملا" مختلفا" مع

39 الامم المتحدة ، اونكتات ، تقرير التجارة والتنمية 2002 ، ص77.

الشركات والاستثمارات الاجنبية ، فالنظام عمل آنذاك تبني عدة قرارات للمصادرة والتأميم للشركات الاجنبية ونذكر اهم **المراحل التي مر بها العراق : -1961 – 1980:** كانت العلاقة في بداية هذه المدة غير ودية مع الاستثمارات الاجنبية والشركات الاجنبية لان التنمية لا تتحقق الا من خلال الاستثمارات طويلة الاجل وهذه لا تتوافق مع الشركات الاجنبية لانعدام الاستقرار السياسي والانقلابات والثورات والحروب. بعدها بدأ العراق في موجة المصادرة والتأميم للشركات الاجنبية وانهاء حالة الاحتكارات الدولية في العراق، فكان موقف الحكومة العراقية آنذاك موجه رفض غربي واتجهت نحو الدول الاشتراكية لتنفيذ مشاريعها التنموية والحد من القطاع الخاص لسبب القضاء على الاقطاعيات وتعاظم دور القطاع العام في الاقتصاد العراقي، اتخذت موقف ضد الاستثمارات والشركات الاجنبية بسبب تعاظم الامكانات التمويلية لارتفاع اسعار النفط وزيادة عوائد الصادرات ببداية السبعينات اذ زادت الايرادات النفطية في نهاية 1973 بشكل كبير بسبب ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية ، وهذا ساعد الى زيادة امكانيات التمويل للأنفاق الحكومي وانشاء البنى التحتية ومشاريع قطاعي العام والخاص مع زيادة الاستيرادات رغم انخفاض مستوى الادخارات الخاص **(1)**[40].

- 1980 – 1990: الحكومة العراقية عادت علاقتها مع الاستثمار الاجنبي للتحسن رغم دخولها الحرب مع ايران عام 1980. وقد ادركت العراق اهمية تعاملها مع الشركات الاجنبية، فالشركات بدأت تورد للعراق كل احتياجاته، فكان كل انفاقها للعسكري فلاقتصاد العراقي اخذ ينحدر نحو الازمة، فبلغت قيمة السلع المستوردة من الخارج (74%) فتراجع الاستثمار المحلي خلال المدة اعلاه، فضلا" عن هذا تراجع معدل الادخار وبدوره اثر على تدني معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وهبط من (9،4% – 1،7%) (2)[41] .

- 1990 – 2003 : في هذه المدة فرض على العراق الحصار الاقتصادي فحرم العراق تعامله مع العالم الخارجي وبنفس الوقت تدهورت قدرات العراق من الناحية التصديرية من النفط فقطع العراق علاقته مع الاستثمارات الاجنبية، لتطوير الاقتصاد العراقي بسبب الحفاظ على الاستقلال الاقتصادي، بعد حرب الخليج الثانية، وبعد عام 2003 دخل مرحلة جديدة بإعطاء حرية للمستثمر الاجنبي بالعمل داخل العراق، وقد وصلت الاستثمارات في العراق (0،515) في عام 2005 وارتفع الى (1،426) عام 2010- **2003 – 2010 (3)**[42]: هذه المدة انخفضت مستويات المؤشرات الكلية مثل البطالة (18%) عام 2005 و (17،%) عام 2006 وسجلت ما نسبته في عام 2008 (15،3%) وكان النشاط الاقتصادي للعراق، فقط

(1) 40 - دايفيد جولد سيبرو واقبال م. زايدي ، " كيف يؤثر اداء الاقتصادات الصناعية على الاقتصادات النامية " ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، ديسمبر 1988 ، ص206. محمد علي ابراهيم العامري ،. نغم حسين نعمة ، امكانية استضافة الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي بين للواقع والطموح ، مجلة العراقية للعلوم الادارية ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 4 ، العدد 15، اذار 2007 ، ص26.

(2)محمد علي ابراهيم العامري ،. نغم حسين نعمة ، امكانية استضافة الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي بين للواقع والطموح ، مجلة العراقية للعلوم الادارية ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 4 ، العدد 15، اذار 2007 ، ص26.

(3)41 - د. باسم حمادي الحسن ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2014 ، ص47. صبري زاير السعدي ، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث – النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951 – 2006) دار المدى للثقافة والنشر ، سورية – دمشق ، ط1، 2009 ، ص121.

42 - الامم المتحدة ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، اقل البلدان نموا" لعام 1996 ، جنيف ، نيويورك ، 1977 ، ص100 اكرم عبدالعزيز ، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص245..

توزيع واستهلاك غير انتاجية في عام 2005، تم تشغيل المرافق الخدمية والسلعية العامة (كالماء والكهرباء والاتصالات. ثم تدهورت وانخفضت لمستويات ادنى لعام 2008 .

وبلغ معدل التضخم اعلى مستوى لعامي 2003 و 2007 وسجلت ما نسبته (53،2%و 30،8%)

- بسبب تدهور العراق امنيا" واختلال هيكله بين القطاعات ، وقد واجهت الاقتصاد العراقي عقبات بعد عام 2003 **ومنها** :
- الاختلال من خلال السنوات 2005 و2006 و2007 ، من ناحية (اعادة الاعمار ، هجرة رؤوس الاموال للخارج مع هجرة العقول لعدد من الكوادر العلمية المتخصصة للخارج وضعف التراكم الرأسمالي فادى الى ارتفاع الاستهلاك.

– النمو الغير المتوازن بين القطاعات الانتاجية والخدمية ، وتفكك القطاعات بينها كالصناعة والزراعة ، وقد تخلت الدولة عن القطاع العام ، وقد تفاقمت الامور اكثر فاكثر والتي يعجز مورد النفط عن حلها ، فيجب على العراق ان يتجه بالتوجه الصحيح لتشجيع القطاع الخاص وتشجيعه الاستثمارات الاجنبية لبناء البنى التحتية وكذلك حل مشاكل التشغيل والبطالة يعتمد على مسار الاستثمار سواء محلي ام اجنبي للسنوات القادمة لبناء عراق جديد متطور ومتقدم في جميع مجالات الحياة الاقتصادية ونهضته لكي يواكب الدول التي هي في طور التقدم. ونوضح في الجدول ادناه :

جدول (5)

الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع الكهرباء 2015

ت	اسم المشروع	الموقع	السعة	المحافظة
1	مشروع محطة اليوسفية الغازية	اليوسفية	1500 ميكا واط	بغداد
2	مشروع محطة الكسك	الكسك	250 ميكا واط	نينوى
3	مشروع محطة العمارة	العمارة	1500 ميكا واط	ميسان
4	مشروع محطة الناصرية	الناصرية	1500 ميكا واط	ذي قار

المصدر : بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار – بغداد – المناخ الاستثماري في العراق ، 2016- ص24.

الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع الكهرباء قرار مجلس قيادة الثورة رقم 12، الوقائع العراقية ، العدد 814 ، 26 /1986/2 ، للمزيد ينظر : ونازلو ، تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للأبحاث ، شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر ، بغداد ، ط1 ، 2006 ، ص25.

نلاحظ من الجدول اعلاه ان الفرص الاستثمارية المتاحة للعراق في المجال اعلاه للمستثمرين الاجانب او المحليين تعد فرص اقتصادية مربحة لحاجة العراق للطاقة الكهربائية بدلا" من المولدات الاهلية التي تشكل عبئاً للمواطن العراقي مع عدم استغلال وزارة الكهرباء المواطن بالأجور العالية سواء مستثمر كان (اجنبياً او محلياً) وذلك بالاتفاق على تحديد السعر للجهتين ضمان ربح للمستثمر وتقديم خدمة مناسبة للمواطن في نفس الوقت

<u>التوازن الاقتصادي الداخلي</u> : وهو استقرار مؤشرات الاقتصاد الداخلية في بنيتها وهيكلها ويشمل الناتج المحلي

الاجمالي ، استقرار الموازنة العامة (تقييم السياسة المالية) ، معدل التضخم ، اسعار الفائدة ... الخ

جدول (6)
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة حسب الانشطة الاقتصادية للسنوات (2012 – 2016) مليون دينار
100 = 2007

الانشطة الاقتصادية	2013	2014	2015	2016	نمو مركب (2013 – 2016)
مجموع الانشطة	175.683.380.1	175.865.175.6	183.180.643.1	193.118.499.9	3.4
ناقصا" : رسم الخدمة المحتسب	693.205.1	529.776.0	849.489.0	374.054.3	-18.6
الناتج المحلي الاجمالي	174.990.175.0	175.335.399.6	182.331.154.1	193.477.445.6	3.5
الناتج عدا النفط	88.554.286.5	88.554.286.5	81.401.998.4	72.421.508.9	-6.5

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية.

1- **<u>الناتج المحلي الاجمالي</u>** : من خلال تحليل بنية الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العراق وكما موضح في الجدول اعلاه : حيث بلغ (193.7) ترليون دينار في عام 2016 بعد ان كان (182.3) ترليون دينار عام 2015 بمعدل زيادة بلغت (6.3%) الا ان هذه الزيادة ليست الا زيادة هيكلية : اذ ان بنية الناتج يلاحظ عليها ملامح الركود وتدهور القطاعات الانتاجية: اذ ان الزيادة الهيكلية جاءت من جانبين، الجانب الاول زيادة في انتاج النفط ، وهو في الحقيقية ليس انتاجا" وانما هو استنزافا" للمورد الطبيعي، لذلك فان الزيادة في منتجات هذا القطاع ليس زيادة بالإنتاج وانما هي زيادة في استخراج النفط وتصديره. اما الجانب **الثاني** فهي زيادة هيكلية في بعض القطاعات الانتاجية وهي قطاع (الزراعة والصناعة التحويلية: إذ ارتفع ناتج هذين القطاعين بمعدل زيادة (59.1% و 5.9%)، فبعد الازمة المالية التي حدثت في الاقتصاد العراقي نتيجة انخفاض اسعار النفط ضغط على هذين القطاعين ؛ فهذا يؤدي ان الميزانية تكسب ايرادات كبيرة، وبما ان السياسة المالية هي سياسة مسايرة للدورات الاقتصادية، فان الانفاق يزداد عند زيادة ايرادات النفط وعليه فالأنفاق العام يعبر يعد عملا" مهما" لزيادة الطلب الكلي وبما ان الجهاز الانتاجي غير مرن لا يتمكن من مواكبة الطلب فان الاستيرادات سوف ترتفع فعندما حصلت الازمة المالية في العراق كاثرا" لازمة اسعار النفط 2014، فسياسة التقشف المالي ضغطت على الطلب الكلي، فضلا" عن ما اتخذته الحكومة من سياسات لدعم المنج المحلي ومن ثم ادى الى انخفاض الطلب الكلي مما قلل من نسبة الاستيرادات مقارنة بالسنوات السابقة، الا ان السياسات السريعة قصيرة المدى المعتاد لا تجدي نفعا" مع مثل هذه الحالات؛ فعاد السوق مغرق بالسلع المستوردة والطلب يتجه نحو المنتجات الارخص والاكثر كفاءة نسبيا"، وهذا يجعل الاقتصاد العراقي مرتبطا" بالتقلبات الخارجية المؤثرة في اسعار النفط، مما يؤثر سلبا" في **(مناخ الاستثمار)**. وان اي تغير داخلي او خارجي يؤثر سلبا" في **(الناتج المحلي الاجمالي)** ويوسع فجوة الناتج مما يؤثر سلبا" في السوق المحلية وبالتالي يشكل ذلك عامل ضغط كبير على **(مناخ الاستثمار)** مما يولد له سلوكا" طاردا" للاستثمار. ومن الجدير بالذكر يلاحظ ان دورات الركود اطول من دورات الانتعاش مما يتطلب عمل سياسات اقتصادية تكون على الاستعداد الكبير لفترات الركود الامر الذي يقلص الفجوة، كما يتعين على تلك السياسات العمل على ضبط اوضاعها عند مدد الانتعاش من اجل ان لا تنجرف مع تلك الدورات . ومن ثم فان (الناتج المحلي الاجمالي) يعكس للمستثمرين حجم السوق في العراق ومدى استقرار

الطلب والعرض فيه، ومن خلاله يمكن تحديد الارباح التي قد يجنيها المستثمر او الخسائر التي قد بتكبدها ومدى ملائمة ذل السوق من نوع استثماره والجدول اعلاه يوضح هذه المعطيات **(1)**[43].

جدول (7)
نسبة مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة (1995-2010) (مليون دينار)

السنوات	النقل والمواصلات والخزن	نسبة الاسهام الىGDP%	الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	نسبة المساهمة الىGDP%	المال والتأمين وخدمات العقارات	نسبة الاسهام الىGDP%	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	نسبة الاسهام الىGDP%
1995	579223.0	8.65	215054.6	3.21	84069.1	1.26	129411.7	1.93
1996	577587.4	8.88	670157.9	10.31	152717.0	2.35	156575.4	2.41
1997	1068951.9	7.08	613080.3	4.06	260636.1	1.73	627837.2	4.16
1998	1393204.4	8.14	888248.8	5.19	267731.4	1.56	772958.3	4.51
1999	2056678.7	5.97	1391580.4	4.04	321702.8	0.93	906167.7	2.63
2000	2390507.0	4.76	1730504.6	3.45	359874.8	0.72	971877.3	1.94
2001	2609799.2	6.32	2620931.2	6.34	410322.3	0.99	1004254.6	2.43
2002	3238286.9	7.89	2545856.0	6.21	477602.5	1.16	1046536.7	2.55
2003	2284317.3	7.72	1915353.3	6.47	390794.1	1.32	1859095.9	6.28
2004	4428750.4	8.32	3246559.7	6.10	3691292.3	6.93	5520751.8	10.37
2005	5887625.9	8.01	4198765.4	5.71	5475744.6	7.45	6511223.5	8.85
2006	6742912.0	7.05	6349971.6	6.64	7945806.5	8.31	10726238.4	11.22
2007	733312.6	0.66	6973333.7	6.26	10864645.4	9.75	14302388.3	12.83
2008	8573606.0	5.46	8392556.4	5.34	13429784.4	8.55	23410748.4	14.91
2009	8519812.6	6.49	10308751.8	7.85	1131869.0	0.86	23843822.1	18.16
2010	579223.0	5.87	12172236.0	7.63	2051152.9	1.29	25276686.7	15.84
متوسط المدة (1995-2002) (2004-201		%7.21 %5.99		%5.35 %6.50		%1.34 %6.16		%2.82 %13.17

الجدول من عمل الباحثة بالاستناد الى بيانات، وزارة التخطيط، الحسابات القومية، الناتج المحلي الاجمالي (للمدة 1995-2010) بالأسعار الجارية.

ثالثا: ، مكونات مناخ الاستثمار: يتكون مناخ الاستثمار من مجموعة عوامل تحدد مدى ملائمة البيئة الاقتصادية والاستثمارية والتشريعية ودرجة جاذبيتها لاستقطاب وتوطين الاستثمار، وتحقيق تبادلات

43 - وزارة التخطيط / تقرير مناخ الاستثمار في العراق 2017، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم دراسات السوق كانون الثاني 2018، ص12و13و14

تجارية متزايدة في الاسواق المفتوحة ترفع بدورها معدل النمو الاقتصادي، وتدفعه نحو الاستدامة التنموية التي تصل بالمجتمعات الى الازدهار وارتفاع مستوى المعيشة، والتي يمكن تقسيمها الى :المكونات الاقتصادية: وتشمل مجموعة من العناصر الدالة على مستوى اداء الاقتصاد الوطني ومن اهمها:

أ- السياسة الاقتصادية: وينظر اليها من خلال ثلاث سياسات فرعية هي (السياسة المالية، السياسة النقدية، وسياسة التجارة الخارجية) والذي يهمنا في بحثنا هذا **السياسة التجارية الخارجية ودورها في تحسين مناخ الاستثمار**: عندما تكون محفزة للصادرات ومشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير، وتعمل على ازالة القيود التي تقف امام التجارة الدولية، متميزة بتعريفة كمركية مرنة ومنخفضة وشفافة، قليلة الاجراءات وسهلة التنفيذ بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية، وتنعكس اثار هذه السياسة بشكل ايجابي او سلبي في الحساب الجاري إذ انه يحقق فائضا" اذا كانت سياسة التجارة الخارجية جيدة وسليمة ومن ثم تجلب مستثمرين جدد، او عجزا" في الحالة المعاكسة.

ب- **درجة الانفتاح الاقتصادي:** ان اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، يعني عدم وجود اية قيود على حركة التبادل التجاري او عناصر الانتاج، الامر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم وجود اختلالات في هذه الاسواق (عناصر الانتاج)، فكلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي مرتفعة، فهذا دليل على تحسن المناخ الاستثماري. وهناك بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس سلوك الاقتصاد لفترة سابقة ولفترات قادمة منها:

- **نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي:** اذ ان ارتفاع النسبة يعني اعتماد الناتج المحلي الاجمالي عليها ويدل على الانفتاح الاقتصادي، الامر الذي يساهم في رداءة مناخ الاستثمار.
- **درجة تركز الصادرات:** ان ارتفاع درجة التركيز، يعني ارتباط هذا الاقتصاد بعدد محدود من السلع المصدرة الى عدد قليل من الدول، الامر الذي يعرض الاقتصاد القومي الى هزات عنيفة بعيدة عن ارادة الدولة، ويؤدي الى فرض القيود على حركات عناصر الانتاج.
- **قوة الاقتصاد المحلي ونموه:** إذ يعد معدل النمو احد اهم المؤشرات الاقتصادية التي يستند إليه المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وهناك عوامل تأخذ في الاعتبار عند قياس القوة الاقتصادية لأي بلد منها (مقدار الموارد الطبيعية المتاحة في البلد، درجة المنافسة داخل السوق المحلية من جهة وقدرته على مواجهة المنافسة الخارجية من جهة اخرى، مدى كفاءة الجهاز المالي والمصرفي وحجم نوعية الخدمات التي يقدمها، مستوى التقدم التكنولوجي، ومدى توفر الموارد البشرية الكفؤة والمؤهلة بمستويات متدرجة وتخصصات متنوعة).

ت- **التكاليف والبنية الاساسية:** فالمستثمر الاجنبي يهتم بثلاثة عناصر اساسية للتكاليف وهي (تكلفة المواد الخام، اليد العاملة، الضرائب على الارباح فضلا" الى مستوى معدل التضخم). وفيما يخص **البنية الاساسية:** فالمستثمر يهتم بمدى توافر المرافق العامة وجودة الخدمات التي تقدمها شبكة النقل البحري والجوي والبري واتساعها ووفرتها، ومدى توافر ادوات الاتصال المتقدمة والطاقة وغيرها من البنى المكملة والميسرة للنشاط الانتاجي والتجاري للمشروع الاستثماري، والتي يقع انجازها على عاتق الدولة المضيفة للاستثمار وليس المستثمر. وزارة التخطيط

ث- **حجم السوق:** ويشمل سوق البلد المضيف للاستثمار فضلا" الى اسواق البلدان المجاورة التي يمكن التصدير اليها دون عوائق، ويقاس حجم السوق بعدد المستهلكين والمستخدمين للمنتوج حاليا" ومستقبلا"، مع الاخذ في الاعتبار القوة الشرائية للأفراد ومستوى الانفاق الحكومي ومعدلات التضخم والوضع الاقتصادي الحالي والمحتمل في المستقبل من نمو او انكماش وغير ذلك من المؤشرات المؤثرة في الطلب على منتجات المشروع الاستثماري المعني (1)[44].

درجة مخاطر الاستثمار: ويأتي ترتب البلدان ترتيب تصاعدي من البلد الاقل خطرا" الى البلد الاعلى خطر وهذه المؤشرات تعطي في مجموعها نظرة على مناخ الاستثمار لأي بلد من حيث درجة المخاطر وترتيبه عالميا"(1)[45].

1- المكونات غير الاقتصادية: وتتمثل في العناصر التي ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي ولكنها تؤثر فيه بطريقة غير مباشرة من خلال تسهيل العمل الاقتصادي وتيسيره وتوفير البيئة المناسبة للأعمال وهي متعددة ومتنوعة، ومنها:

أ- النظام السياسي والاستقرار الامني: ان عدم استقرار نظام الحكم في اي بلد يتبعه عدم استقرار السياسة الاقتصادية، فيجعل المستثمر غير مطمئن على مستقبل استثمارات في البلد غير المستقر سياسيا".

ب- تشريعات الاستثمار: وتعد اداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة او التعبير عنها في كافة نواحيها (الاقتصادية والمالية والادارية)، وتكون التشريعات اما مباشرة تنصب على عملية تنظيم استثمار راس المال او غير مباشرة تتعلق بقوانين النقد الاجنبي، وقوانين (التصدير والاستيراد).

ت- القيود القانونية: المتعلقة بحرية الاستيراد والتصدير.

ث- موقف الراي العام: قد يكون هذا الراي له موقف مناهض للاستثمار الاجنبي او مرحب به مهما اختلفت مصادره.

وحدد الخبراء الاقتصاديين من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاطار العام الذي يكون مناخ الاستثمار في حدود ملائم للاستثمار، وقد تم استخلاص عوامل مناخ الاستثمار الجيد من خلال الممارسات الجيدة للبلدان الاعضاء في المنظمة اعلاه وايضا" بلدان خارج المنظمة وتقوم هذه العوامل على (ثلاث) مبادئ اساسية لا يمكن تجاوزها وهي:

1- ضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار: وجاء هذا نتيجة للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الاستثمار، مثل معايير تحرير وحماية الاستثمار، لان لها مجالا" واسعا" يتضمن المستوى المحلي والاجنبي والشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة.

2- اهمية ضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين: إذ ان الشفافية من شانها ان تخفض من حدة حالة عدم اليقين ومن ثم انخفاض معدلات الخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، كما انها تسهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الاتصال.

3- ضرورة التقويم الدوري والمستمر لأثار السياسات المتخذة وتتبعها ومدى تحقيقيها للأهداف المرسومة.

44 البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2016 ، ص10.

45 - وزارة التخطيط ، تقرير مناخ الاستثمار في العراق 2017 ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم دراسات السوق ، ص37.

ان العراق حافظ على ترتيبه الـ **(106)** بعد المئة بين دول العالم الذي شملها مؤشر ضمان للسنوات 2016- 2017 وهذا يدل على الضعف الشديد لجاذبية الاستثمار في بيئة الاستثمار العراقية وهي نتائج تدهور المناخ الاستثماري**(2)**[46].

رابعا: دور الاستثمار الاجنبي على تطور القطاعات الاقتصادية والصناعية والزراعية وانعكاسها على التجارة الخارجية في العراق

ان العراق اليوم يحتاج الى دخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة لحاجته الماسة والضرورية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فان التغير السياسي والاقتصادي الذي حدث للعراق، فقد اعاد جدولته بشان الـ FDI والاستفادة منه فالعراق يعاني من اختلالات في التوازن الهيكلي، فضلا" ان القطاع الاستخراجي يسيطر هو على الجزء الاكبر من الناتج القومي ، وان العوائد النفطية تشكل القسم الاكبر من حصيلة العراق من العملات الاجنبية وتراجع معدلات نمو القطاعات الاخرى ومحدودية صادراتها وبعد اتجاه الاقتصاد العراقي الى اتجاه الليبرالية واقتصاد السوق فهذا فتح المجال امام الاهتمام بالاستثمار الاجنبي مع تهيئة المناخات الاضافية كتأهيل بورصة بغداد للأوراق المالية وفتح العمل المصرفي امام المصارف الأجنبية وغيرها من الامور، فان الاقتصاد العراقي يستند لمجموعة من المقومات الطبيعية والزراعية والبشرية، واغلبها لم يستثمر بشكل متكامل منها (النفط والغاز)، فان النفط يأتي في مقدمة الموارد الطبيعية ، فيمتلك احتياطات مؤكدة (110) مليار/ ب يجعله ثالث اكبر الدول المنتجة بعد السعودية، فان المناخ الاستثماري بالعراق في الوقت الحاضر يتسم بانعدام المؤسسات التي تدعم الاقتصاد العراقي بسوقه ووجود هذه المؤسسات تعتبر عامل جذب للشركات والاستثمار الاجنبي وكذلك انعدام الاستقرار السياسي، وان جذب الـ FDI يعتبر ضروري لإصلاح الاقتصاد العراقي وباقي مرافقه الحيوية من انتاجية وخدمية وكذلك تدمير البنى التحتية وايضا" اختلال في الانتاج ووجود معدلات عالية من البطالة وتفاوت كبير في توزيع الدخول، وان الـ FDI يشكل اليوم محور منافسة دولية حامية، فالدول تتسارع.

على كسب الاستثمارات الخارجية وتوفير المحفزات والاعفاءات والاغراءات وان الدول تتسارع في مهمة العامل سواء المتقدمة ام النامية وبخاصة العراق فنلاحظ ان الصين في سياستها الاقتصادية الجديدة، قد نجحت بأعلى نسبة لها في الـ FDI دون التخلي عن مصالحها وسيادتها الوطنية وهي تحمل دلالات فكرية واقتصادية مفيدة جدا" بالنسبة للجدل المثار حاليا" حول قانون الاستثمار في العراق وفي الواقع لمعالجة هذه المخاوف تكمن في توفير ضوابط وطنية جدية ،تكفل حماية الاقتصاد الوطني من الهيمنة الاقتصادية الخارجية ، وبعيدا" عن الFDI في الاقتصاد العراقي يترتب على نحو عملية التحول الاقتصادي الحر وفقدان الدولة لجزء كبير من سيطرتها، على الاقتصاد واضراره للمستهلكين المتمثلة في ارتفاع اسعار السلع الضرورية او عملية الاحتكار الممارسة من قبل التجار، لدولة في هذه الحالة يكون لها دور فعال في مواجهة مثل هذه المشكلات، فان دخول البلد المضيف بصورة مستمرة فهذا يفسر حالة البلد ان ذات الاوضاع السياسية والاقتصادية والبنى الاساسية غير الكاملة كما هو في عراقنا الجديد. ومن اجل الوقوف على الفرص الاستثمارية المتاحة امام الـ FDI فنأخذ اهم القطاعات التي يمكن استثمارها واهمها :

46 - وزارة التخطيط / تقرير مناخ الاستثمار في العراق 2017 ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم دراسات السوق كانون الثاني 2018، ص 8 و9و1و36.

القطاع الصناعي: ان في العراق يعاني هذا القطاع كثيرا" بسبب كثير من الاختلالات بسبب ظروف العراق خلال العقود الثلاثة الماضية ، فهذا كله يعكس واقع القطاع الصناعي فضلا" ان اغلبها لم تستغل بالكامل ومن هم فرص جاذبة الـ FDI هي: **صناعة النفط والغاز:** العراق غني بموارده النفطية والغازية فان النفط هو المصدر الرئيسي والمورد الوحيد الجانب للعراق ، ويأتي من بعده بالمرتبة الثانية الغاز.

1- **القطاع الزراعي:** نعرف جيدا" ان العراق يمتلك اراضي ومياه وبشر كبيرة وانه يمتلك سوق استهلاكية واسعة وهذه السوق تستوعب مختلف انواع المنتجات الاستهلاكية والوسيطة وغيرها. منها:

(أ) **الموارد الارضية:** يتمتع العراق بمناخ زراعي يساعد على انتاج العديد من المحاصيل الزراعية ومساحتها الصالحة للزراعة تبلغ (48) مليون دونم والاراضي المستغلة فعلا" لا يتجاوز (23) مليون دونم1 واما مصادر المياه الرئيسة في العراق هي مياه سطحية (دجلة والفرات).

(ب) **فرص الاستثمار الاجنبي المباشر المحتملة في البنى التحتية:** العراق يمتلك فرص كثيرة وعديدة وهي مؤهلة ومتاحة الـ FDI وامتلاكه سوق استهلاكية كبيرة جدا" لكثرة سكانها مع توفر موارد طبيعية وبشرية هائلة فان عدد سكان العراق عام (2004) هو حوالي (27،13) مليون نسمة وهو يرتفع بالزيادة للسنوات القادمة فضلا" فالعراق اليوم يعاني من تخلفه من البنى التحتية وهذا سببه ما خلفته الحروب لسنوات طويلة من خراب ودمار في كل المرافق الحيوية للعراق (كالمواصلات، الكهرباء، المؤسسات الخدمية وبخاصة تدمير العراق ما بعد 2003 فان قطاع الكهرباء وقعت فيه اضرار جسيمة وتدني في اداء منظومات النقل والتوزيع والهدف المطلوب هو اضافة قدرات توليدية جديدة بحدود (11) الف ميكا واط مع تأهيل وتوسيع وتحسين شبكات النقل والتوزيع ولقد قدرت الاستثمارات المطلوبة من (2007 – 2010) ما مقداره (16،5) مليار $، اما النقل والاتصالات فيحتاج الى شبكة في جميع المحافظات وهذا يحتاج الى استثمارات كبيرة فضلا" عن هذا يحتاج الى تغيير بالهيكل الاداري والتنظيمي لرفع كفاءة الاداء ولقد قدرت لهذا القطاع المهم في الحياة بحدود (22،7) مليار $ اما من ناحية الموارد البشرية فاستهلاكهم مرتفع فضلا" عن هذا سعة السوق المحلية فالسوق العراقية تستوعب سلع وخدمات، فهذه يتم انتاجها عن طريق المشروعات الاستثمارية وايضا" يمتلك العراق موارد طبيعية (كالنفط والغاز وموارد طبيعية اخرى قادرة على انتاجها وتصنيعها (كالفوسفات، والكبريت، والزئبق الاحمر) **(1)**[47].

خامسا: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق : هنالك مجموعة من العوامل التي تعيق الاستثمار للاقتصاد العراقي نوجز منها الاتي:

1- **انخفاض كفاءة البنية التحتية:** ان الاقتصاد العراقي يعاني كثيرا" من التخلف في البيئة التحتية ومنها (الكهرباء، والاتصالات، والطرق والجسور) اي مجمل المرافق الحيوية التي يستفاد منها العراق. ولا ندخل في تفاصيل هذا الموضوع فسبب هذا لانخفاض (انعدام الامن وعدم الاستقرار وكذلك الحروب والخراب والدمار) الذي لحق بالعراق بعد عام 2003 فتم تدمير كامل البنى التحتية وان تم بناء بعض منها فهي قليلة لا تسد الحاجة المحلية في العراق.

47 ايسر ياسين ، واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به ، مجلة دراسات اقتصادية: مصدر سابق ، ص19-20 للمزيد انظر الى: البنية التحتية للعراق، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، من خلال الارتباط بالموقع: htt : // ar. edia.org.wikip

2- **عدم وجود اسواق مالية متطورة:** فهذا يشكل عامل مهم لعدم تقبل الـ FDI، ولما لها اهمية كبيرة لهذه الاسواق، لأنها تعتبر الممول الرئيس والهام لشركات قطاع الاعمال، فان الاسواق المالية تحتل مكانة مهمة ورئيسة وله الدور الفعال ما بين المدخرين والمستثمرين هذا اولا" وثانيا" يساعد تقليل كلف توفير المعلومات بين اطراف السوق. فان المستثمرون والشركات هم الذين يقومون بتحويل انشطتهم الاستثمارية .

3-**معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي:** ان الاقتصاد العراقي يعاني من هذه الحالة، فهذا يمنع دخول الشركات والاستثمارات الاجنبية ومالكي رؤوس الاموال للعمل والانتاج، فهناك اختلالات وتذبذبات الاسعار وهذه تولد صعوبات ومشاكل كبيرة ما يتعلق بالشركات بخصوص تكاليف الانتاج والأرباح المتوقعة .

4-**ضعف التشريعات المحفزة للاستثمار:** فان البيئة التشريعية والقانونية العراقية بحاجة لتعديل وصياغة جديدة، لكي يحفز الاستثمارات على تدفقها لداخل البلد.

5-**العراق يفتقر الى مؤسسات داعمة لاقتصاد السوق،**

6-**ضعف القطاع الخاص:** ان الادارة الاقتصادية في العراق تتسم بدرجة عالية من المركزية، فان القرارات الاقتصادية الحاسمة والمؤثرة هي مركزية.

7- **السياسات التجارية: بعد عام 2003 اعتمد العراق في سياسته مبدأ الباب المفتوح.**

8-**ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي،** ان قدرته ضعيفة اذ يفتقد العراق الى العوامل المساندة لهذه الاستثمارات والشركات الاجنبية والتي تكون علاقة طردية مع حجم وطبيعة المشاريع.

9-**الفساد الاداري وانعدام الشفافية:** العراق تتخلل مؤسساته من الفساد الاداري. فهذا سبب في عدم جتذاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لقدومها في العرق .0.

سادسا: ، مقومات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق ، التي تتمثل بالأوضاع والظروف للنواحي (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية)، وكذلك الاجرائية التي تؤثر في فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة او دولة معينة ودرجة التأثير هذه تختلف من دولة لأخرى، وكذلك تتفاوت تأثيرها بالنسبة للعوامل بحسب نوع الاستثمار منها (معدل النمو الاقتصادي، تواجد البنى التحتية، معدل التضخم، القيود التعريفية والكمية على الاستيرادات والصادرات، نوع المخاطر، الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، تكاليف الترخيص، مدى احترام حقوق الملكية، وفرض القيود، انظمة العمل، دور النقابات سوق العمل، تذبذب اسعار الاسهم والفائدة وسعر الصرف، وهناك عوامل اخرى مرتبطة بالأمن السياسي والتشريعي للبلد. اما المقومات المكانية: فللها دور كبير في التأثير في جذب الـ FDI ومنها (الناتج المحلي الاجمالي، الاصلاح الاقتصادي، سعر الصرف، معدل التضخم، سعر الفائدة اما المقومات التكميلية منها (الشفافية، حجم السوق، معدل النمو، توفر الموارد البشرية المؤهلة، توفر قاعدة متطورة لرسائل الاتصال والمواصلات **(1)**[48].

سابعا: دوافع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر نحو العراق ، الاستثمار الاجنبي المباشر يتوجه نحو البلدان التي تتحلى بمزايا يقدر للمستثمر الاجنبي من زيادة ارباحه وتقليص تكاليفه، ومن اهم المزايا منها (توفر الموارد الطبيعية والبشرية، حجم السوق الكبير، تكاليف العمل المخفضة) فضلا" الى

48 مفتاح صالح ، بن سنية دلال ، واقع وتحديات الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية ، مجلة بحوث اقتصادية ، عربية ، العددان 44،43 ، 2008 ، ص111.

الحوافز والضمانات التي تقدمها هذه البلدان ويعاني العراق من فجوة راس المال بسبب قلة المدخرات المحلية وايضا" عدم توفر راس مال بشري متطور وكفؤ متطور فلهذا يلجأ اليها العراق كي يحصل على منافع، وبما ان العراق يتمتع بجملة من المزايا تجعله محط انظار المستثمرين الاجانب منها الاتي:

(1) **الموقع والسكان** : العراق يتمتع بموقع مهم لكونه يربط القارات الثلاث فجعل موقعه هذا اقصر الطرق ، فحجم سكان العراق يعمل مهمتين للاستثمار الأجنبي المباشر ينصب نحو جانب الطلب فان نمو السكان بسرعة يؤدي الى اتساع حجم السوق نتيجة لزيادة الطلب وانخفاض تكاليف الانتاج عن طرائق انخفاض الاجور ناتجة عن الزيادة في عرض العمل .

1- **الاستثمار الاجنبي الباحث عن الموارد الطبيعية** : وهي الاستثمارات التي تسعى وراء الموارد والاصول (كوفرة الموارد الطبيعية الاولية وابنية التحتية فهدفه الاساسي هو استغلال الموارد الطبيعية والمعدنية (كالنفط) مثلا".

1- العراق يمتلك موارد وخامات فهو يساعد اكبر قدر من المرونة باختيار الموقع **(1)[49] علي بليبل،** علما" بان اغلب الموارد لم تستغل كلها بالشكل المطلوب ومن اهم الموارد **هي :**

أ- النفط : ويعد في مقدمة الثروات ويشكل 11% من اجمالي الاحتياطي العالمي والزيادة هذه قابلة للزيادة ويمثل الاحتياطي النفطي وحده اربعة اضعاف الاحتياطي الأمريكي وان النفط العراقي هو افضل انواع النفوط بالعالم ومتوسط كلفة انتاجه هي الادنى في العالم .

ب- الغاز الطبيعي: ويتمتع العراق بوفرة نسبية منه ويحتل المرتبة الحادية عشرة في انتاجه .

ت- الكبريت: ان حقول كبريت المشراق في الموصل هي اكبر حقول في العالم من ناحية الاحتياطي المثبت.

ث- الفوسفات: يحتل المرتبة الثانية بالعالم. بالاحتياطي الخام للمادة هذه ويتوافر وجوده في منطقة عكشات بالأنبار.

ج- معادن اخرى: منها الحديد الرسوبي، الكاؤولين، البوكسايت، حجر الكلس، حجر الدولومايت، ورمال السليكا الكوارتزايت، الجبس، الحصى، الرمل وغيرها .

2-مؤشرات اقتصادية اخرى: المصارف.

3-السوق الاستهلاكية العراقية الكبيرة.

4-اشتداد المنافسة بين الدول فيما بينها لتقديم الحوافز لصالح الشركات المتعددة الجنسية فكل هذا اصبحت دافعا" تنمويا" للاستثمارات الاجنبية لغزو هذه الاسواق والاستقرار فيها وتنطلق نحو اسواق اخرى جديدة فهناك ارتباط وثيق بين السياسة الاقتصادية المالية وحجم تدفق الاستثمارات المباشرة ، فالاستقرار السياسي يعد عاملا" محركا" لهذا التدفق وعدم الاستقرار بعد عامل طرد لها .

5-**الباحث عن الاسواق:** وهي الاستثمارات التي تسعى وراء السوق و وفراته كمتوسط دخل الفرد ونموه وحجم السوق ومناطق التجارة الحرة (2)[50] .

---

49 - د. علي البلبل ، التدفقات الرأسمالية الاجنبية والبيئية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، ابوظبي ، 2005 ، ص189.

(1) 50 - مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) ، دار الاوائل للنشر ، الطبعة الاولى ، 207 ، ص208.

6- **الباحث عن الكفاءة:** ويعنى به مدى قدرة الاقتصاد لتوفير الوسائل للإنتاج بتكلفة مناسبة مثلا" الاصول والموارد وتكلفة المدخلات ومدى وجود عضويات في اتفاقيات التكامل الاقليمي والتي تسمح بقيام المنتجات الاقليمية ويمكنها التواجد على المستوى الاقليمي وذلك لتحقيق وفورات الحجم بقصد ترشيد العمليات الانتاجية وتعظيم الارباح عن طريق الاستغلال الامثل للمزايا للبلدان النامية (3)[51].

7- **الباحث عن الاستراتيجية:** الاستثمار الاجنبي يحصل بحالة عندما الشركات العالمية تستثمر في البحث والتطوير.

8- **الحصول على التكنولوجيا المتقدمة** : فالعراق يحتاج الى تكنولوجيا متقدمة لكي يوظفها حتى يتجاوز مرحلة التخلف ، فان العراق يواجه شكلين الاول – هي ان يبنى قاعدة علمية تكنولوجية متطورة ومتقدمة وبحثية وطنية . والثاني – هو نقل التكنولوجيا حتى يحقق تنمية داخل العراق

ثامنا- ، تمويل الاستثمار العراقي من مصادر التمويل المحلية والخارجية واثره على تجارة العراق الخارجية. ان نجاح التجارة تكون مع تحرير تدفقات رؤوس الاموال الانتاجية الناتجة من المصادر الجديدة وكذلك من انتقال التكنولوجيا فضلا" عن ذلك ادارة جديدة للوظائف، فان تحرير التجارة هو محرك اساسي لجذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية وهذه تعتمد على انفتاح البلد المضيف للتجارة الخارجية وهذا بدوره يؤثر في كل من الانتاجية والمنافسة خلال اقتصاديات الحجم فالاستثمار العام والخاص هما يشكلان تحريك العجلة الاقتصادية ونقل التكنولوجيا والمنافسة والكفاءة الاقتصادية فضلا" عن ذلك تحرير التجارة يوفر فرصة للدول النامية ومنها العراق لوصولهم والمنافسة والكفاءة الاقتصادية فضلا" عن ذلك تحرير التجارة يوفر فرصة للدول النامية ومنها العراق لوصولهم للأسواق الخارجية وهذه توفر كثير من الايجابيات للدول الانفة الذكر استغلال الموارد الطبيعية وتحقيق وفورات للأسواق الخارجية وهذه توفر كثير من الايجابيات للدول الانفة الذكر استغلال الموارد الطبيعية وتحقيق وفورات الانتاج وايضا" اقامة الصناعات الانتاجية وتوفير الكفاءة وكذلك الحافز لتنمية القطاع الخاص وظل العراق عقودا" من الزمن بوجود الحواجز والعقبات امام الاستثمار الاجنبي المباشر وبعد انتهاج العراق سياسته الجديدة بإصلاح لتجارة الخارجية قام بتخفيض القيود المفروضة على المعاملات بالنقد الاجنبي وتم تحديد سعر صرف، وبوقته صدر قانون الاستثمار الاجنبي رقم (39) لعام 2003 وقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 مع فتح المصرف امام المصارف الاجنبية ومع انتهاج العراق سياسة استثمارية للمدة من 2002 – 2012 **(1)**[52] المهمة لتمشيه النشاط الاقتصادي ولكنه لم يحقق تقدما" كبيرا" بتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وكما في الجدول ادناه

51 الامم المتحدة ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، اقل البلدان نموا" لعام 1998 ، جنيف ، نيويورك ، 1978 ، ص26

(1) 52 - د. محمد علي ابراهيم العامري ، نغم حسين نعمة ، امكانية استضافة الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي بين للواقع والطموح ، مجلة العراقية للعلوم الادارية ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 4 ، العدد 15، اذار 2007 ، ص28

جدول (8)
تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة 2002 - 2012

السنوات	حجم الاستثمار الاجنبي المباشر /	اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بالأسعار الثابتة	نسبة حجم الاستثمار الاجنبي المباشر /اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بالأسعار الثابتة لسنة 1988	رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر	بالأسعار الثابتة(%)لـ لاستثمار الاجنبي المباشر	نسبة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة / اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بالأسعار الثابتة
	مليون $	مليون $	مليون $	مليون $	مليون $	مليون $
2002	--	--	--	--	--	--
2003	--	--	--	--	--	--
2004	--	--	--	--	--	--
2005	515	59	0.09	--	--	0.18
2006	78	12	0.07	593	33	0.40
2007	964	5	2.14	1.557	39	0.77
2008	1.822	15	1.18	3.379	44	1.05
2009	1.526	5	3.02	4.905	47	1.23
2010	1.271	10	1.29	6.176	50	1.43
2011	1.716	13	1.35	7.892	55	1.78
2012	2.910	* -	-	10.802	61	-

المصدر : البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، قسم ميزان المدفوعات .
(*) اجمالي تكوين الرأسمالي الثابت عام توفر بيانات من قبل وزارة المالية ، قسم الحسابات القومية .
(*) معادلة الاحتساب ، تم احتساب النسب المئوية للجدول اعلاه ، تقسيم رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة الاساس 1988 والناتج يقسم على 100 ، وتقسيم تدفق الاستثمارات الاجنبية على اجمالي تكوين رأسمال الثابت والناتج يقسم 100 مضروبة في 100 وتم تعديل الارقام لسهولة قراتها للباحث.

عند تحليل الجدول اعلاه ان تدفقات الاستثمار ازدادت من 515 مليون $ عام 2005 الى 946 مليون $ عام 2007 فيما بلغت 1.271 مليار $ عام 2010 ، وسجل الاستثمار اعلى قيمة له بلغت 2.910 مليار $ عام 2012 وان العراق ما زال يعاني من تدفقات العالمية للاستثمار الاجنبي المباشر رغم وصفه استراتيجية لتشجيع الاستثمار فنلاحظ ان رصيد الاستثمارات الاجنبية المباشرة كنسبة للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة الاساس 1988 منخفضة مقارنتها بالدول العربية فلا تتجاوز النسبة (0.18%) في عام 2005 وقد سجل غام 2007 نسبته (0.77%) واعلى نسبة له بلغت (1.78%) في عام 2011 من قيمة الناتج المحلي الاجمالي العراقي*. وفي العراق ان تدفقات GDP لأجمالي تكوين راس المال الثابت متدنية كما مؤشر بالجدول اعلاه فسجل نسبته (0.09%) لعام 2005 وسجل اعلى نسبة عام 2009 (3.02%) وبلغت نسبته (1.35%)ة عام 2011 وهذا الانخفاض يعني لم يستطع GDP اسهامة في تكوين راس المال الثابت ولم يؤدي دورا" مهما" في النمو الاقتصادي ولرفع مستوى التراكم الرأسمالي للاقتصاد العراقي عن طريق قيام استثمارات ضخمة وذلك من اجل تمويل التنمية الاقتصادية وتعويض فرص النمو**(2)**[53].

53 - فلاح عبدالحسن ، هناء السامرائي ، الاستثمارات الاجنبية المسوغات والاخطار ، بغداد ، بيت الحكمة ، 1988 ، ص40-41.
(*) عدم توفر البيانات لرصيد الاستثمار الاجنبي للسنوات (2005 و2004 و 2003 و2002) ، حيث لم يسجل اي حساب لهذه السنوات ،

تاسعا- ، محددات بيئة الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق. لقد حاول العراق على انشاء بيئة استثمارية ملائمة لمحاولات التجاوز لصعوبات دخول (FDI) لقطاعاته الاقتصادية ومنها الاتي:

محددات اقتصادية: ومنها:

1-**الناتج المحلي الاجمالي (GDP):** يعني هذا المؤشر محددا" اساسيا" للشركات الاجنبية التي اظهرت اسواق جديدة او زيادة نصيبها من اسواق الدول المضيفة وهذه الدول يكون فيها الناتج المحلي الاجمالي المرتفع في الشركات المحلية والاجنبية لاستثمار اموالها. وبينت ان هناك علاقة طردية (موجبة) بين هذا المؤشر وتدفق راس المال الاجنبي.

2-**سعر الصرف:** كلما كان انفتاح الاقتصادات كلما ادى الى تغيرات في اسعار صرف العملات ويؤدي بدوره هذا الى تحركات في رؤوس الاموال مع زيادة توجه المستثمرين نحو الاسواق المالية والدولية.

3-**البنية التحتية والاتصالات:** بطبيعة الحال ان الاستثمار الاجنبي يحتاج اليه توفير بنى تحتية. وهي من المحددات المهمة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

4-**معدل التضخم:** ويعني هذا مؤثرا" ضعف الاقتصاد. فهناك علاقة عكسية (سلبية) بين تزايد معدل التضخم وتزايد تدفق راس المال الاجنبي.

5-**سياسات تحرير التجارة وبرامج الاصلاح الاقتصادي:** يبين هذا المؤشر مدى شفافيته للدول وانفتاحها الاقتصادي وتقليص دور الدولة وتشجيع القطاع الخاص.

6-**حجم الصادرات:** وتمثل عن قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها للخارج وحصولها على العملات الاجنبية، فضلا" عن هذا هناك علاقة طردية بين حجم الصادرات وتدفق راس المال الاجنبي، الموارد الطبيعية، النظام المصرفي، البنى التحتية، اختلاف عوائد عناصر الانتاج، القدرة التنافسية) المحددات السياسية:

7-**اختلاف عوائد الانتاج.**

8-**القدرة التنافسية .**

المحددات السياسية: وهي على نوعين للمستثمر الاجنبي من وابرزها – الاستقرار السياسي والتبادل السلمي للسلطة في الدولة – المدى والسيطرة على النزاعات العرقية والدينية.

1-حجم الحرية الديمقراطية.

2-اتساع العلاقات الاقتصادية والتجارية ودرجة الاندماج.

3-الانضمام للمنضمات الدولية المتعددة الاطراف.

عاشرا- ، مسارات الفرص الاستثمارية في العراق ، ان العراق بطبيعة الحال يمتلك ثروات وموارد طبيعية كثيرة منها مستغل والقسم الاكبر منها غير مستغل، فهناك امكانيات معطلة كبيرة و بالوقت نفسه بحاجة الى تشغيل وتفعيل وفي العراق موارد بشرية تضم مستويات مختلفة من المهارات وعاطلة عن العمل بنسبة كبيرة، وان موقع العراق المتميز لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للتجارة وسوقا" متميزا"، ولديها التوجهات والرؤى والمرونة في الدخول بشراكات وتحالفات استثمارية مع الشركات وبيوت المال الاجنبية.

احد عشر ، سياسات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم ، هناك كثير من السياسات التي اتبعتها الدول النامية لكي تجذبها وتشجعها وعلى النحو الاتي:

1- **تشجيع سياسات الصادرات:** اذ تقوم الدولة بالتصدير من اجل تنمية صادراتها، وكذلك حتى تجد مصادر محلية لتوريدها من قبل الشركات الاجنبية للدول النامية و بالوقت نفسه حتى يستفاد من التطور العالمي والانتاجي توجيه قسم من ارباح هذه الشركات لإعادة استثمارها في الدول النامية. مع اشتراك الموظفين من الاداريين والفنيين للشركات الاجنبية العاملة من موظفي الدولة المضيفة فضلا" عن هذا ان القطاع الخاص يشارك في راس المال للشركة الاجنبية ومتابعة الاعمال في الشركة من الناحية المالية والادارية والفنية في نشاطها بالدول النامية .

2- **سياسة تبني التكنولوجيا الحديثة والمتطورة:** التي يمكن ان تستفاد منها دول العالم، وبخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية مع رفع مستوى الانتاج اضافة الى قدرة تنافسية عالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (1)[54].

3- تحرير الاسعار وهذه تعتمد على السياسة السعرية وبدورها تؤدي الى تحرير الاسعار عن طريق تدخل الدولة . واما السوق فانه يعطى له قوة اكبر بتخصيص الموارد والقطاع الخاص يدخل في هاذ المجال باستيراده السلع وبيعها.

اثنى عشر: التجارة الخارجية في العراق:

اولا- :مفهوم التجارة الخارجية : انها تعني مختلف المبادلات التجارية الخارجية منها المنظورة وغير المنظورة التي تقام بين الدول المختلفة وهدفها هو تحقيق بعض الاهداف الاقتصادية ومنها اشباع اكبر قدر ممكن من الحاجات الاساسية للدولة فضلا" عن هذا فان اغلب الاقتصاديات هي مفتوحة بين مختلف دول العالم، وهي حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، اي انها تشمل الحركات الخارجية لرؤوس الاموال فهنا دخل مفهوم الاستثمار . انها فرع من فروع علم الاقتصاد والتي تهتم بالصفقات الاقتصادية عبر الحدود الوطنية. وهي ركيزة مهمة لدعم نمو البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، اذ تستطيع هذه الدول الحصول على ما تحتاجه اليه من سلع لا يمكن انتاجها محليا" او توافرها بكفاية فضلا" عن تصريف انتاجها الفائض عن الحاجة وتصديره الى الخارج ودورها المهم والواضح في عملية التنمية الاقتصادية .وتعد نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الدالة على مدى اهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي. وقد اتجهت السياسة الاقتصاد في العراق بعد عام 2003 الى تحرير التجارة الخارجية وذلك لغرض الافادة من المزايا التي يمكن تحقيقها من التحرير ولربط الاقتصاد العراقي بالسوق العالمية لتكون حافزا" لبذل المزيد من الاصلاح الاقتصادي الشامل وتعزيز النمو من خلال تطوير قدرة العرض المحلي وانتهاج سياسة التنويع واعادة النظر في هيكليه الانتاجي وتحسين استخدام الموارد بغية تعزيز الصادرات لتكون قادرة على المنافسة في الاسواق العالمية

ثانيا- : قيود التجارة الخارجية : ان الدول النامية ومنها العراق قد تضع كثير من القيود على عمليتي (الاستيراد والتصدير) حتى لحماية منتجاتها الوطنية، فضلا" عن هذا الحد من منافسة السلع الاجنبية وايضا" حصولها على موارد اضافية لخزينتها العامة ومنها فرض الرسوم الجمركية للسلع المستوردة او تحديد كمية السلع المستوردة من السلع الاجنبية او بفرضها مجموعة من الاجراءات الادارية حتى تقلل من كمية استيرادها للسلع الاجنبية لفسح المجال امام راس المال الاجنبي بكسر هذه الحواجز من اجل انشاء وحدات انتاجية في تلك الدول، ولهذا اصبحت قيود التجارة الخارجية تفرضها الدول المضيفة تدفع الشركات المتعددة الجنسية لكسر مثل هذه الحواجز واختراقها نحو الاسواق الداخلية عن طرق انتاج هذه السلع داخلها

54 - كريم نعمة النوري ، دور الاستثمارات الاجنبية في البلدان النامية ، مجلة علوم انسانية ، عدد 8 ، 2004 ، ص3.

واقامة وحدات انتاجية تخضع لقوانينها الداخلية ، تشابه اي وحدة انتاجية وطنية تسوق داخل الاسواق المحلية والفائض منها يصدر للخارج وبالتالي اصبح تقييد التجارة الخارجية دافع الـ FDI لتمركزها في هذه الدول المضيفة.

ثالثا- اهمية التجارة الخارجية : التجارة الخارجية تعد وسيلة من الوسائل المهمة والضرورية والأساسية التي تجعل الدول في تحقيق تنميتها على المستوى الوطني، وهذا ما تنصه معاهدة مراكش وبموجبها تأسست منظمة التجارة العالمية وضمان التوظيف الكامل والتوسع في انتاج وتجارة السلع والخدمات على اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية لديها، وتحتل التجارة الخارجية للدول النامية، ولهذا ان التجارة الخارجية تعد عاملا" مهما" ومؤثرا"، وبما ان العراق يعتمد بصادراته على سلعة واحدة او سلعتين لكن استيراداته متنوعة، فان الناتج المحلي الاجمالي يتوقف على طبيعة اداء الاقتصاد ومحدد اتجاهاته .فالتجارة الخارجية. وهذه التجارة تؤلف روابط وعلاقات بين مختلف دول العالم وتؤثر في الوقت نفس لمختلف جوانب وانشطتها الاقتصادية، وهناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والاقتصاد وتأثيره يظهر من خلالها في اثارها والمتغيرات والمؤثرات الاقتصادية فضلا" عن هذا ان اي بلد باستطاعته التخلص من فائض السلع المنتجة بتصديرها للبلدان الاخرى فيؤدي هذا الى تحقيق التوزان بين قوى (العرض والطلب) وكذلك تصحيح الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية ، ونذكر للتجارة الخارجية من اهميتها وعلى النحو الاتي :-

1- ان الدول النامية تسعى الى تنويع هيكل انتاجها وزيادة رأسمالها الوطني.
2- لها دورها الفاعل والمهم والرئيس للصادرات الذي يؤدي الى زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي وبدوره يؤدي الى زيادة معدلات التشغيل، فهذا يؤدي الى نمو الواردات.
3- تعد مؤشر مهم على قدرة وكفاءة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي.
4- تعد عاملاً اضافياً للدخل القومي عن طريق نمو صادراتها والتي تؤثر ايجاباً في نمو الدخل القومي بسبب مضاعف التجارة الخارجية **(1)**[55].
5- تحقق مكاسب مادية لحصولها على سلع تكون تكلفتها اقل من السلع المنتجة داخل بلدها.
6- تقوي العلاقات والاتصالات والترابط والصداقة بين دول العالم المختلفة .
7- تعد امراً مهماً واساسياً للتطورات الاقتصادية وعمل السياسات الاقتصادية

رابعا- مبررات التجارة الخارجية : ان مختلف بلدان العالم ترتبط فيما من حيث علاقات اقتصادية فان السبب لقيام التجارة الخارجية هو اختلاف الاسعار، فان الاسعار تؤثر في التبادلات التجارية الدولية و بالوقت نفسه تتأثر به ومن خلال عملية التبادل التجاري سيتحقق اذا كانت هناك مكاسب واربح على اساس التجارة الخارجية وبحالة عدم وجود مكاسب فتكون تجارة دولية.

خامسا- تحليل بنية الاقتصاد العراقي: ان الاقتصاد العراقي مشكلته تكمن في الاختلال البنيوي وهي

1- ترتبط بمتغيرات خارج قدرات ومهام السلطة النقدية وفي مقدمتها الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي

55 - غازي الطائي ، الاقتصاد الدولي ، الطبعة الاولى ، 1990 ، الموصل ، ص40

2- انحسار الطاقة الانتاجية المحلية المتمثلة بانكفاء انشطة الصناعة والزراعة على النحو المبين في الجدول ادناه وبالصورة التي ادى الى نقص في العرض الكلي غير القادر على اللحاق بمستوى الطلب الكلي ما ادى الى فتح قناة استيرادية واسعة، الامر الذي يوضح ضعف الاقتصاد العراقي تجاه الصدمات الخارجية

3- فضلا" انه يعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية التي تمثل المصدر الاساس لإيرادات الدولة وفي تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، فالقطاع النفطي يولد ما بين (55- 65%) من هذا الناتج مما يظهر الضعف الشديد في باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى ولا سيما الانتاجية ، مما يدل على وجود اختناقات كبيرة في جانب العرض للقطاع الحقيقي ومن ثم تصاعد الاستيرادات لسد الفجوة بين الطلب الكلي المتزايد والعرض شبه المحدود ، فهنالك **جانبان سلبيان هما:**

1- ان اية صدمة خارجية تؤثر فورا" في الوضع الاقتصادي للبلد ، فعلى سبيل المثال عندما انخفض سعر برميل النفط في السوق العالمية عام 2008 ادى ذلك الى انخفاض الايرادات المالية في الموازنة العامة واربك خطط وبرامج البناء والاعمار.

2- ان رصيد الاحتياطي من العملات الاجنبية في البنك المركزي العراقي مصدره الرئيس من الايرادات النفطية ويشكل قاعدة لدعم قيمة الدينار العراقي واستقرار سعر صرفه، ففي حالة استمرار هذه الصدمة لمدة طويلة او تكرارها في مدة قصيرة فان ذلك يؤدي الى تأثير الاحتياطي الاجنبي ومن ثم هبوط قيمة العملة الوطنية نتيجة ضعف قاعدته الداعمة مما ينجم عنه تصاعد الضغوط التضخمية، ولما كانت الاستيرادات توفر معظم احتياجات العراق من السلع النهائية والوسيطة فان الصدمات الخارجية المختلفة في هذا الجنب لها مردوداتها السلبية في الاقتصاد ، ولا سيما ان العراق يفتقر الى قاعدة انتاجية واسعة ومتنوعة وقوية توفر بالقدر الكافي احتياجاته من مختلف السلع ، والجدول ادناه يبين ذلك **(1)**[56] .

سادساً: السياسة التجارية في العراق : لقد اعتمد العراق في سياسته التجارية بعد عام 2003 على مبدأ سياسة الباب المفتوح امام الاستيرادات بسبب عدم التدخل الدولي في شؤون التجارة الداخلية والخارجية فضلا" عن تخفيف القيود عليها .

جدول (9)

قطاعات النفط الخام ، الزراعة ، الصناعة ، والناتج المحلي الاجمالي للمدة من 2004 – 2015 / مليار دينار

ت	السنة	قطاع النفط	الاهمية النسبية %	قطاع الزراعة	الاهمية النسبية %	قطاع الصناعة	الاهمية النسبية %	الناتج المحلي الاجمالي
1	2004	56212	55	5546.2	5.3	1565.4	1.4	102235
2	2005	52063.6	50.1	7286.6	7	1548.7	2.5	103973.2
3	2006	54882.5	50	7597.5	6.9	1711.1	1.6	109843.7
4	2007	59018.1	52.7	5494.2	4.9	1817.9	1.6	111961
5	2008	66336.3	45.5	4730.4	3.9	1939.7	1.6	121727.9
6	2009	67752.7	54	4898.7	3.9	3637.8	2.9	125457.2
7	2010	68402	51.3	5560.8	4.2	2805	2.1	133437
8	2011	74185.7	51.7	6465.7	4.5	2870.5	2	143566.5
9	2012	83805.7	51.3	6019.6	3.7	2930.8	1.8	163513.4
10	2013	86435.9	49.2	7459.2	4.2	2653.5	1.5	175683.4
11	2014	90195.8	51.7	7060.4	4	2036.4	1.2	174420.8
12	2015	101779.2	59.9	5148.2	3	1554.4	0.9	169989.8

الجدول من اعداد الباحثة اعتمادا" على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، 2017 ، ص 136.

56 - البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، مجلة علمية محكمة نصف سنوية ، المجلد الاول والثاني ، 2017 ، ص135.

اذ تم اصدار الامر 54 لسنة 2004 الذي تضمن الانتقال من سياسة الحماية التجارية الى سياسة الحرية التجارية. ونتيجة لانتهاج سياسة الباب المفتوح ورفع العقوبات الاقتصادية عن العراق بعد عام 2003 فقد تزايدت مستويات التجارة الخارجية للعراق.

- فبلغ اجمالي **الاستيرادات** عام 2004، (213.4) مليون دينار ارتفع الى (21516) مليون دينار عام 2007 ثم ارتفع الى (32688) مليون دينار عام 2010 ووصل الى (58037) مليار دينار عام 2011 كما.[57]
- ازدادت اجمالي **الصادرات** من (17180) مليار دينار عام 2004 الى (39590) مليار دينار عام 2007 اما **الصادرات** لقد ازدادت من (17180) مليار دينار عام 2004 الى (29590) مليار دينار عام 2007 وقد استمرت بالارتفاع الى (6141.6) مليار دينار عام 2010 و2011 (97379 و2012 (110437) و2013 (104645) **(1)** ومن العوامل التي ادت الى زيادة معدل التبادل التجاري للعراق منها[58]:
- ارتفاع اسعار النفط الخام في السوق العالمية لزيادة الطلب عليه.
- فضلا" عن سياسة تحرير التجارة التي اتبعتها العراق بعد عام 2003.

ورغم زيادة الصادرات خلال المدة التي اعقبت 2003، لكن هذا لم يؤدي الى اصلاح العجز في ميزان المدفوعات وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر ولاتباع سياسات تحرير التجارة، فادى الى زيادة حجم الاستهلاك بعد عام 2003 وبصورة تصاعدية بسبب ارتفاع مستويات الدخول، فهذا انعكس سلبا" على مستوى الادخار والاستثمار، والعراق يأتي في مؤشر التجارة عبر الحدود في تقرير ممارسة انشطة الاعمال بالمرتبة الـ (179) عالميا" للأعوام (2012، 2013، 2014) عربيا" بالمرتبة الاخيرة، ودولة الامارات العربية المتحدة بالمرتبة (الرابعة) عالميا" والاول عربيا" في ذلك المؤشر

- اما مؤشر عدد مستندات التصدير في العراق لأعداد الوثائق هو = (10) للمدة (2006 – 2014) .

اما الوقت المستغرق في التصدير : حده الاقصى المدة حده الادنى المدة

102 يوما 2006 – 2010 80 يوما" 2011 – 2014

- اما تكلفة التصدير تتراوح ما بين المدة : المدة تكلفة التصدير

المدة	تكلفة التصدير
2006 – 2008	$ 3400
2009 – 2010	$ 3900
2011 – 2014	$ 3550

- اما مؤشر عدد مستندات الاستيراد في العراق لأعداد الوثائق هو = (10)

اما مؤشر الوقت المستغرق في الاستيراد: حده الاقصى المدة حده الادنى المدة

102 يوما "2006 – 2010 83 يوما" 2011 – 2014

- اما مؤشر تكلفة الاستيراد تتراوح ما بين المدة : المدة تكلفة التصدير

المدة	تكلفة التصدير
2006 – 2008	$ 3400
2010 – 2011	$ 3900
2011 – 2014	$ 3650 (2).

57 aIdwIi :221 p - 192 p (2013 - 2014) . doing business report

58 - البنك الدولي ، تقرير ممارسة انشطة الاعمال ، (2006 – 2014) ، ص102 – 871 – 199.

سابعا: مدى إسهام التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق:

التجارة الخارجية تبرز اهميتها في اسهامها في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الدور الذي تؤديه الصادرات، ذلك من خلال ما تقوم به من توزيع الموارد الانتاجية بين مختلف دول العالم على وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الاحسن والافضل، وما ينتج عنها من استغلال امكانات اتساع السوق في تحسين الانتاج وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، وتشكل التجارة الخارجية اداة تمكينيه قوية لتحقيق التنمية الاقتصادية لما لها من اهمية بالغة في تدفق الاموال والتكنولوجيا، حيث يعتمد العراق على الصادرات النفطية في تحقيق فوائض مالية ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تساهم الاستيرادات الرأسمالية في تحسين القدرة الانتاجية لكافة القطاعات التي تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في النمو الاقتصادي وهذا ما نوضحه في الجدول ادناه.

- مؤشرات حجم التجارة الخارجية خلال عامي 2011 و2012 الى الناتج المحلي الاجمالي:

ارتفع حجم التجارة الخارجية خلا عام 2012 الى (17504) ترليون دينار بعد ان سجل (149.2) ترليون دينار عام 2011 اي بنسبة زيادة بلغت (17.6%) وجاءت هذه الزيادة نتيجة لاستمرار ارتفاع الاسعار العالمية للنفط والذي انعكس على زيادة الصادرات بنسبة (17.8%) لتبلغ حوالي (109.8%) ترليون دينار بعد ان كانت (93.2) ترليون دينار في عام 2011، اما بالنسبة الى قيمة الاستيرادات خلال عام 2012 فقد حققت على اساس سيف نسبة زيادة قدرها (17.2%) عن عام 2011 لتبلغ (65.6) ترليون دينار بعد ان كانت (55.9) مليار دينار معتمدين على سعر الصرف الرسمي البالغ (1166) دينار للدولار الواحد عام 2012.

اما فيما يخص حجم التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي فقد ارتفعت نسبتها من (70.6%) في عام 2011 الى (71.5%) في عام 2012، كانت نسبة الصادرات منها (44.8%) اما الواردات فبلغت نسبتها الى الناتج (26.7%) كما مؤشر في الجدول ادناه.

جدول (10)

التجارة الخارجية خلال عامي 2011 و2012 للناتج المحلي الاجمالي

	2011	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي	2012	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي
التجارة الخارجية	149155.6	70.6	175373.4	71.5
الصادرات	93226.2	44.1	109804.6	44.8
الاستيرادات*	55929.4	26.5	65568.8	26.7
الناتج المحلي الاجمالي	211310.0	-	245186.4	-

- احتسبت الاستيرادات على اساس سيف

- مؤشرات حجم التجارة الخارجية خلال عامي 2012 و2013 الى الناتج المحلي الاجمالي :

سجل حجم التجارة الخارجية خلال العام 2013 (173.2) ترليون دينار مقابل (178.7) ترليون دينار عام 2012، اي بنسبة انخفاض (3%) وذلك نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات بنسبة (4.7%) لتسجل عام 2013 (104.7) ترليون دينار، فيما سجلت عام 2012 (109.8) ترليون دينار، اذ انخفضت كميات النفط المصدر في عام 2013 لتبلغ (872) مليون/ ب وبمعد سعر (103) $ للبرميل الواحد ، في حين بلغت في عام 2012 (887) مليون برميل وبمعدل سعر(107) $ للبرميل، اما بالنسبة الى قيمة الاستيرادات على اساس سيف فقد سجلت قيمة متساوية تقريبا" لتبلغ (68.6) ترليون دينار عام 2013 مقابل (68.8) ترليون دينار عام 2012، وبنسبة انخفاض (0.4%) معتمدين على سعر الصرف الرسمي

البالغ (1166) دينار للدولار الواحد فقد انخفضت عام 2013 لتسجل (64.8%) مقابل (71%) في عام 2012، كانت نسبة الصادرات منها (39.2%)، اما الواردات فبلغت نسبتها الى الناتج المحلي (25.6%)، والجدول ادناه يبين حجم التجارة الخارجية خلال عامي 2012 و2013 **(1)**[59].

جدول (11)
حجم التجارة الخارجية خلال عامي 2012 - 2013

	2012	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي	2013	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي
التجارة الخارجية	178648.7	%71	173226.8	%64.8
الصادرات	109847.7	%43.7	104670.7	%39.2
الاستيرادات*	6881.0	%27.3	68556.1	%25.6
الناتج المحلي الاجمالي	251666.9		267395.6	

احتسبت الاستيرادات على اساس سيف

- **مؤشرات حجم التجارة الخارجية خلال عامي 2014 و2015 الى الناتج المحلي الاجمالي.** بلغ حجم التجارة الخارجية في العراق (الصادرات مضافا" اليها الاستيرادات على اساس سيف) ما يقارب (96.3) ترليون دينار عام 2015 مسجلا" بذلك انخفاضا" بنسبة (- 39.8 %) قياسا" بعام 2014 ، حيث انخفضت الصادرات بنسبة (- 48.2%) لتسجل عام 2015 (50.7) ترليون دينار مقارنة مع (97.9) ترليون دينار عام 2014، فيما شكلت ما نسبته (26.4%) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، ويعزى سبب هذا الانخفاض الى هبوط سعر برميل النفط الى (44.7) $ للبرميل الواحد عام 2015 مقارنة مع معدل سعره البالغ (94.9) $ للبرميل الواحد عام 2014 ، اما الاستيرادات على اساس سيف فسجلت هي الاخرى انخفاضا" لتبلغ (45.6) ترليون دينار عام 2015 مقابل (62) ترليون دينار عام 2014 ، اي بنسبة انخفاض (- 26.5 %) وشكلت ما نسبته (23.8 %) من الناتج المحلي الاجمالي، وبوصفه مقياساً لدرجة الانفتاح الاقتصادي بلغت نسبة التجارة الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (50.2%) عام 2015مقارنة مع (61.4%) عام **(1)** 2014 وكما مبين في الجدول ادناه.

جدول (12)
التجارة الخارجية خلال عامي 2014 و 2015

	2014	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	2015	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية
التجارة الخارجية	159926.2	%61.8	96262.3	%50.2
الصادرات	97921.8	%37.8	50696.8	%26.4
الاستيرادات *	62004.4	%23.9	45565.5	%23.8
الناتج المحلي الاجمالي	258900.6 **	----------	*** 191715.8	----------

*** احتسبت الاستيرادات على اساس سيف**
**** تقديرات اولية سنوية**
***** تقديرات اولية فصلية**

التجارة الخارجية لعامي 2016 و2017 في العراق . سجل حجم التجارة الخارجية في العراق لعام **2016** انخفاضا" بنسبة (- 24،5%) قياسا" بعام 2015، اذ انخفضت الصادرات بنسبة (- 20،6%) لتسجل (48،2) ترليون دينار مقابل (60،7) ترليون دينار عام 2015 وشكلت ما نسبته (24،5%) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، اما الاستيرادات على اساس سيف فسجلت هي الاخرى انخفاضا"

59 البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، دائرة الدراسات والابحاث ، الاحصاء ، 2015 ، ص 20

بنسبة (- 28،6%) لتبلغ (40،5) ترليون دينار مقابل (56،7) ترليون دينار عام 2015 مشكلة ما نسبته (20،6%) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية **(2)**[60] .

ثامنا-: اهم شركاء التجارة الخارجية للعراق : تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في اي اقتصاد، اذ انها تربط الدول مع بعضها البعض من خلال علاقاتها التجارية اضافة الى انها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح اسواق جديدة امام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختبارات في ما يخص مجالات الاستهلاك، الاستثمار بصورة عامة بالإضافة الى ذلك تأتي اهمية التجارة الخارجية من خلال عدها مؤشرا" جوهريا" على قدرة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي ذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الانتاجية المتاحة، قدرة الدولة على التصدير والاستيراد، مستويات الدخول فيها وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الاجنبية وما له من اثار على الميزان التجاري، وفي ما يأتي الجدول ادناه يمثل تجارة العراق مع اهم الشركاء التجاريين خلال عام 2015 (1)[61].

جدول (13)

تطور حجم التجارة الخارجية مع اهم الشركاء التجاريين لعامي 2014 و2015

الدولة	2014		2015		المساهمة في اجمالي الصادرات %	المساهمة في اجمالي الاستيرادات %
	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات		
الدول العربية	3819.8	14818.7	1825.2	10799.4	3.6	23.7
دول الامريكيتين	18898.5	3472.4	9734.0	3006.2	19.2	6.6
دول الاتحاد الاوربي	15177.8	8804.5	8922.9	5787.2	17.6	12.7
دول اوروبا الاخرى	0	2108.1	151.7	2916.3	0.3	6.4
الدول الاسيوية	60025.7	31995.0	29809.8	22783.3	58.8	50.0
بقية العالم	0	805.7	253.2	273.1	0.5	0.6
المجموع	97921.8	62004.4	50696.8	45565.5	100.0	100.0

المصدر : البنك المركزي العراقي /المديرية العامة للإحصاء والابحاث/قسم ميزان المدفوعات

تعد اسواق الدول الاسيوية من اهم الاسواق الرئيسة لصادرات العراق وقد استحوذت على ما نسبته (58.8 %) من اجمالي الصادرات العراقية لعام 2015 تليها دول الأميركتين ودول الاتحاد الاوربي بنسبة (19.2 و 17.6 %) على التوالي، فيما بلغت نسبة إسهام صادرات العراق الى الدول العربية (3.6 %) ، وبلغت نسبة بقية العالم ودول اوروبا الاخرى (0.5 %) و (0.3 %) من اجمالي صادرات العراق كما موضح في الجدول ادناه. وفي ما يتعلق باستيرادات العراق من الشركاء التجاريين فقد احتلت الدول الاسيوية اعلى نسبة مساهمة لتبلغ (50%) يليها استيرادات العراق من الدول العربية بنسبة (23.7%)

ثم دول الاتحاد الاوروبي بنسبة (12.7%)، اما نسبة استيرادات العراق من دول الامريكيتين ودول اوروبا الاخرى فقد بلغت (6.6%، 6.4%) من اجمالي الاستيرادات واحتلت النسبة المتبقية من اجمالي الاستيرادات البالغة (0.6%) باقي دول العالم(2) كما موضح في الجدول اعلاه .

تاسعا- الميزان التجاري العراقي: يمثل **الميزان التجاري** الصادرات مطروحا" منها الاستيرادات على اساس (فوب)، ويعد الميزان التجاري المكون الرئيس في ميزان المدفوعات العراقي لما له من اهمية في

60 -بنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الدراسات والابحاث، الاحصاء، 2017 ، ص 14

61 - البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الدراسات والابحاث، الاحصاء، 2017 ، ص 26

تقرير وضعه الخارجي، وجاءت هذه الاهمية من خلال تصدير النفط الخام الذي يلعب دورا" رئيسا" في تمويل الاقتصاد العراقي وفي ادناه نوضح الفائض والعجز للميزان التجاري **(1)**[62] **للسنوات ادناه:**

1-**لعام 2011- 2012:** ارتفعت نسبة فائض الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ ((22.1%) في عام 2012 مقارنة مع (21.6%) في العام الماضي، إذ ارتفع فائض الميزان التجاري خلال عام 2012 بمقدار(7325.0) مليون دولار ليصل الى (46373.0) مليون دولار مقابل (39048.0) مليون دولار خلال عام 2011 وذلك بوصفها محصله لتزايد الصادرات الكلية في عام 2012 عن تلك التي تحققت في العام السابق، فقد حققت نموا" بنسبة (18.2%) لتصل الى (94171.6) مليون دولار خلال عام 2012 مقابل (79680.5) مليون دولار خلال عام 2011 نتيجة لزيادة عوائد تصدير النفط الخام خلال عام 2012 والتي بلغت (93778.5) مليون دولار مقابل (79407.5) مليون دولار خلال عام 2011، فضلا" عن هذا الى نمو عوائد المنتجات النفطية لتصل الى (119.9).

2-مليون دولار بعد ان كانت (25) مليون دولار خلال العام السابق، اما الصادرات الاخرى بضمنها (الكبريت) فقد ارتفعت الى (273.2) مليون دولار في العام 2012 بعد ان كانت (221) مليون دولار في 2011، اما بالنسبة الى الواردات الكلية فقد حققت زيادة بلغت نسبتها (17.6%) خلال عام 2012 لتبلغ على اساس سيف (56233.7) مليون دولار وعلى اساس فوب (47798.6) مليون دولار مقابل (47802.9 و40632.5) مليون دولار على التوالي خلال عام 2011، وتتضمن الاستيرادات الكلية الحكومية التي بلغت على اساس سيف (21414.5) مليون دولار و (18202.3) مليون دولار على اساس فوب، واستيرادات القطاع الخاص (34819.2) مليون دولار على اساس سيف و (29596.3) مليون دولار على اساس فوب، ويتم استقطاع نسبة (15%) هي (11% تكاليف شحن + 4% تامين) من قيمة الاستيرادات الكلية لتحويلها من سيف الى فوب. **اما صافي الخدمات فقد** ارتفع في هذا الجزء عام 2012 بمقدار (20.7%) ليصل الى (1017.3) مليون $ بعد ان كان (8296.0) مليون $ عام 2011 ويعود السبب الى ارتفاع المدفوعات عن المقبوضات والبالغة من (1203307) مليون $ الى (2016.4) مليون $ من المقبوضات، فهذا يؤكد ان العراق كونه من البلدان المتلقية لأغلب انواع الخدمات ومنها خدمات النقل والتامين والمالية (1)[63].

3-لعام 2013 : سجلت نتائج الميزان التجاري لهذا العام فائضا" بقيمة (39792.9) مليون دينار اذ بلغت الصادرات الكلية مبلغا" مقداره (89769.4) مليون دينار، جاءت اغلبها نتيجة العوائد المتحققة عن تصدير النفط الخام والبالغة (89349.8) مليون دينار في حين سجلت الاستيرادات الكلية مبلغا" مقداره (58795.9) مليون دينار على اساس سيف (49976.5) مليون دينار على اساس فوب، مع الاشارة الى انه يتم استقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية سيف لتحويلها الى فوب، والتي تمثل قيمة الشحن والتامين لهذه الاستيرادات (2)[64].

62 - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2012، ص75.

63 - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2013، ص66.

64 - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2014، ص108.

لعام 2014 و 2015: سجلت نتائج الميزان التجاري لعام 2015 انخفاضا" بنسبة (- 73.6%) قياسا" بعام 2014 ليبلغ (10253.3) مليون دولار مقابل (3870.8) مليون دولار عام 2014، ويعزى ذلك الى انخفاض قيمة الصادرات المتأتية من ايرادات النفط بنسبة (- 48.5%)، اذ سجلت الصادرات الكلية ما مقداره (43441.5) مليون دولار تحقق اغلبها من عوائد تصدير النفط الخام والبالغة (43058.6) مليون دولار، كما بلغت قيمة صادرات المنتجات النفطية (191.8) مليون دولار،

فضلا" عن ذلك الى (191.1) مليون دولار قيمة الصادرات بالمقابل فقد سجلت الاستيرادات الكلية مبلغا" مقداره (33188.2) مليون دولار على اساس سيف، منها (7562.9) مليون دولار تمثل الاستيرادات الحكومية و (25625.3) مليون دولار تمثل استيرادات القطاع الخاص، فيما سجلت مبلغا" مقداره (39045.1)

1- مليون دولار على اساس سيف، اذ تم استقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية سيف التي تمثل قيمة الشحن والتامين(3)[65].

2- **لعام 2016:** حقق الميزان التجاري لهذا العام فائضا" بقيمة (11621.3) مليون دينار على اساس فوب، اذ سجلت الصادرات الكلية مبلغا" مقداره (40759.1) مليون دينار، اما الاستيرادات الكلية فقد سجلت مبلغا" مقداره (34279.8) مليون دولار على اساس سيف و (29137.8) مليون دولار على اساس فوب، علما" انه قد تم استقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتامين لتحويلها من سيف الى فوب (4)[66].

3- لعام 2017: حقق الميزان التجاري خللا هذا العام فائضا" بقيمة (24608.3) مليون دينار على اساس فوب، اذ سجلت الصادرات الكلية مبلغا" مقداره (5755901) مليون دولار، اما الاستيرادات الكلية فقد سجلت مبلغا" مقداره (3876507) مليون دولار على اساس سيف و (32950.8) مليون دولار على اساس فوب، علما" انه قد تم استقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتامين لتحويلها من سيف الى فوب (5)[67].

التركيب السلعي للصادرات العراقية: سجلت مدة الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها التي تضم (النفط الخام ، المنتجات النفطية والكبريت والفوسفات) اعلى نسبة إسهام من اجمالي الصادرات العراقية مسجلة نسبة (99.2%) ، فيما سجلت بقية الفقرات الاخرى النسبة المتبقية البالغة (0.8%) .

التركيب السلعي للاستيرادات العراقية:

سجلت فقرة المكائن ومعدات النقل اعلى نسبة مساهمة في اجمالي الاستيرادات خلال عام 2015، اذ بلغت نسبة مساهمتها (38.5%) يليها فقرتا (المصوغات المتنوعة) و (السلع المصنعة) لتسجل نسبة (15.8%)، (11.4%) على التوالي من اجمالي الاستيرادات، فيما سجت فقرات (الوقود المعدنية وزيوت التشحيم) ، (المواد الكيمياوية) ، (الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية) و(المواد الغذائية والحيوانات الحية) نسب (9.8%

65 - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2016، ص 24.

66 - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2017، ص22.

67 - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2014، ص22.

، 6.7% ، 6.4% ، 5.4%) على التوالي، اما بقية الفقرات (السلع والمعاملات غير المصنفة) ، (المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود) وفقرة (المشروبات والتبغ) النسب المتبقية البالغة (2.9% ، 1.8%، 1.3%) على التوالي من اجمالي الاستيرادات (1)[68] .

استثمارات اجنبية، هذا ما جعلها ذات تأثير كبير في الاقتصادات الوطنية، فالمؤشرات الاقتصادية التي تولدها التجارة الخارجية في مجال النشاط الاقتصادي الكلي للبلد ودرجة تنوعه ضمن انضمامه الى WTO ويجب التعرف على مفهوم التجارة وما تشكله من اهمية في نمو اقتصاد الدول النامية والعراق خاصة، فضلا" ما يتركه الانضمام الى منظمة التجارة العالمية من اثار على الاقتصادات المختلفة .ان الازدهار الحقيقي للاستثمار يعود الى بداية القرن الثامن عشر فكان متزامنا" مع قيام الثورة الصناعية، وقد ساعد اتساع التجارة الى تدفق رؤوس الاموال خارج اوربا من اجل الاستثمار وكانت الشركات التابعة للدول الكبرى بهذا، وقد شهد العالم خلال العقود الماضية زيادة هائلة في تدفقات رؤوس الاموال العالمية. فان الاستثمار هو احد اهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء وبخاصة العراق للدور التي تقوم به في خلق الطاقات الانتاجية وتوسيعها والمحافظة على الطاقة الانتاجية القائمة. وكثير من البلدان خصوصا" النامية ومنها العراق خاصة تواجه صعوبات كثيرة في الحصول على رؤوس اموال محلية وبمقادير كافية لتحقيق المستوى المطلوب من الاستثمار لمواردها الطبيعية والبشرية، وتحاول هذه البلدان انشاء علاقات تعاون تجاري متبادل فيما بينها سواء متقدمة او نامية (انفتاح اقتصادي) الى دول العالم الخارجي لمرور تجارتها للعالم ان تكون اكثر انفتاحا" لذا تلجا هذه البلدان الى ازالة القيود لموانع التجارة فيما في حين لكنها تبقى عليها مع العالم، وان الاستثمار الاجنبي المباشر بصورة خاصة له اهميته لكونه مصدرا" لتمويل التنمية، فضلا" عن انه مصدرا" للتكنولوجيا الحديثة والمهارات التنظيمية والادارية والتسويقية من خلال ما تنتجه الشركات متعددة الجنسية من امكانية الاندماج في شبكات الانتاج العالمي، ان الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق يعد الدعامة الاساسية لتنمية القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، وبما ان اقتصاد العراق احادي الجانب فانه يحتاج لتحقيق تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى (2)[69] .

اهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة من [2003 – 2014]

تحتل التجارة الخارجية للدول النامية ومنها العراق مكانة متميزة في مقدمة اقتصاداتها، فتشكل منها نسبة كبيرة من الناتج ومنها العراق مكانة متميزة في اقتصادياتها فأنها تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي اذ لم تنخفض عن (50%) من مجموع انتاجها، فالتجارة الخارجية عامل مهم ومؤثر"، وبما ان العراق يعتمد بصادراته على سلعة واحدة او سلعتين واستيراداته متنوعة، ولهذا ان التجارة الخارجية تعد عاملا" مهما" ومؤثرا"، في مسارات التنمية لهذه الدول فهذا لا يعني ان درجة انفتاحه سلبي او غير ملائم.

واقع تحرير الصادرات والنمو الاقتصادي في العراق [بالأسعار الثابتة لعام 1988] للمدة من 2003 – 2014 .

ان حالة عدم الاستقرار للتجارة الخارجية تواجه اي دولة عدم الاستقرار

68- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2014، ص62.

69 البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2014، ص62.

لمؤشرات التجارة الخارجية وهذا سببه يعود لعدة عوامل لارتباطها مباشرة بالهيكل الاقتصادي لأي دولة ومنها الدول النامية عامة والعراق خاصة بسبب اعتمادهم على الاقتصاد الوحيد الجانب، فضلا" عن طبيعة السلع التجارية التي تتعامل بها، ايضا" ان صادرات هذه الدول هي مواد اولية وبالتالي تتعرض استيراداتها للتذبذب وعدم الاستقرار(2)[70]. اما بخصوص العراق فان اقتصاده يهيمن عليه بدرجة عالية جدا" صادرات (النفط الخام) وبالتالي تأثيره ينصب على حجم الاستيرادات. وتعد نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الدالة على اهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي وكما في الجدول ادناه :

جدول (14)

الصادرات والناتج المحلي الاجمالي في العراق (بالأسعار الثابتة لعام 1988) مليون $ امريكي

السنوات	الصادرات	معدل نمو الصادرات	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(1)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	نسبة* الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(2)	معدل نمو نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	نسبة معدل نمو الصادرات الى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي %	معدل نمو نسبة معدل الصادرات الى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
2003	10،79	-	13،941	-	77،4	-	-	-
2004	16.121	49.406	28.635	105.4	56.3	27.261	46.875	-
2005	16.023	-0.605	29.51	3.05	54.3	-3.552	-19.836	-142.317
2006	16.544	3.251	32.441	9.93	51	-6.077	32.739	-265.049
2007	17.573	6.218	38.287	18.02	45.9	10 -	34.506	5.397
2008	21.623	23.044	42.989	12.28	50.3	9.586	187.655	443.831
2009	18.24	-15.646	46.295	7.69	39.4	-21.67	-203.459	-208.422
2010	19.243	5.499	48.841	5.49	39.4	0	100.164	-149.231
2011	23.349	21.338	52.589	7.67	44.4	12.69	278.201	177.745
2012	25.336	8.507	56.935	8.62	44.5	0.225	102.990	-62.980
2013	24.818	-2.041	61.433	7.9	40.4	-9.213	-25.835	-125.085
2014	24.864	0.182	59.914	-2.47	41.5	2.723	-7.368	-71.479

المصدر : من عمل الباحثة استنادا" الى بيانات الجدول . البنك الدولي للإنشاء والتعمير org . worIdbank . wwwالانفتاح التجاري.

من الجدول اعلاه نلاحظ ان صادرات العراق في عام 2008 سجلت (21.623) مليون $ امريكي بالأسعار الثابتة لعام 1988 ومعدل نمو سنوي عن العام 2007 سجل (23.044%)، اما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي فقد سجل حوالي (42.989) مليون $ امريكي بالأسعار الثابتة لعام 1988 ومعدل نمو سنوي عن عام 2007 قد سجل (12.28%) فتكون الصادرات والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العراق نمو في عام 2008 قد حقق اعلى معدل ما بعد عام 2004 وترجع اسبابه الى الاستثمار الاجنبي المباشر وبخاصة في القطاع النفطي، فضلا" عن هذا تحسن الوضع الامني بالعراق عامة وقد شكلت الصادرات ما نسبته (50.3%) من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للعراق وبمعدل نمو سنوي عن عام 2007 قد سجل حوالي (9.586%) ونسبة معدل نمو الصادرات قد سجلت الى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (187.655%) ومعدل نمو سنوي عن عام 2007 قد سجل حوالي (443.831%). اما في عام 2014 فقد سجلت صادرات العراق حوالي (24.864) مليون $ امريكي بالأسعار الثابتة لعام 1988 ومعدل نمو سنوي عن عام 2013 قد سجل (182.0%) اما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، قد سجل حوالي (59.914) مليون $ امريكي مليون بالأسعار الثابتة لعام 1988 ومعدل نمو سنوي عن عام 2013 فقد سجل (2.47%) وبهذا يعد نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العراق في عام 2014 قد حقق ادنى معدل له ما بعد عام 2004 وسبب هذا راجع الى سبب سقوط بعض المحافظات في العراق فضلا" عن هذا تردي الاوضاع الامنية في بعض المحافظات في العراق وعلى وجه العموم العراق

70 - البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي 2014 ، دائرة الاحصاء والابحاث ، ص 3و8 .

ولهذا توقفت الصادرات النفطية لكركوك ونينوى فادى بالنتيجة الى انخفاض نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وتوقف النشاط الخاص عن تللك المحافظتين مع بقية المحافظات الاخرى، فسجلت الصادرات ما نسبته (41.5%) من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للعراق، ومعدل نمو سنوي على عام 2013 فقد سجل حوالي (2.723%) وبلغت نسبة معدل نمو الصادرات لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (7.368-%) (1). واقع تحرير التجارة الخارجية والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العراق (بالأسعار الثابتة لعام 1988) للمدة (2003 – 2014) لعام 2003 (مليون $ امريكي)

جدول (15)

التجارة الخارجية والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العراق (بالأسعار الثابتة لعام 1988) مليون $ امريكي

السنوات	التجارة الخارجية (1)	معدل نمو التجارة لخارجية	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(2)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	نسبة* التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي%	معدل نمو نسبة * التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	نسبة معدل نمو التجارة الخارجية الى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي %	معدل نمو نسبة معدل التجارة الخارجية الى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
2003	21.497	-	13.941	-	154.2	-	-	-
2004	34.447	60.241	28.635	105.401	120.297	-21.986	57.154	-
2005	34.142	-0.885	29.51	3.056	115.696	-3.825	-28.959	-150.669
2006	29.066	-14.867	32.441	9.932	89.596	-22.559	-149.688	416.888
2007	28.37	-2.395	38.287	18.02	74.098	-17.298	-13.291	-91.121
2008	43.821	22.738	42.989	12.281	80.1	8.1	185.148	-1493.054
2009	36.434	4.632	46.295	7.69	78.61	1.86-	60.234	-67.467
2010	35.898	-1.471	48.841	5.5	73.41	-6.615	-26.745	-144.403
2011	37.969	5.769	52.589	7.674	72.199	-1.65	75.176	-381.079
2012	41.904	10.364	56.935	8.264	73.51	1.816	125.411	66.824
2013	38.088	-9.107	61.433	7.9	61.999	-15.659	-115.278	-191.920
2014	38.225	0.360	59.914	-2.473	63.71	2.76	-14.557	-87.372

(*) الانفتاح التجاري.

يوضح لنا الجدول اعلاه ان الاقتصاد العراقي قد حقق في عام 2003 ادنى مستوى للمدة (2003 – 2014) للتجارة الخارجية ليسجل في عام 2003 ليكون (21.497) مليون $ امريكي بالأسعار الثابتة لعام 1988 وايضا" للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي اذ بلغ ادنى مستوى له للعام السابق وللمدة اعلاه سجلت (13.941) مليون $ امريكي بالأسعار الحقيقية مسجلا" لها في نفس السنة اعلاه للتجارة الخارجية بنسبة (154.2%) من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للعراق اما بالنسبة لعام 2004 فقد سجلت التجارة الخارجية بالأسعار الثابتة ارتفاعا" مقداره (34.447) مليون $ امريكي عن العام الذي سبقه وبمعدل سنوي مقداره (60.241) فضلا" عن هذا فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (28.635) مليون $ امريكي لنفس الاسعار اعلاه ومعدل نمو سنوي عن العام السابق له 2003 اذ سجل (105.401%) وهذا يبين ان نمو التجارة الخارجية مع نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للعراق لعام 2004 محققا" اعلى معدل للمدة اعلاه والسبب في ذلك يرجع الى تحرير التجارة الخارجية ، مدفوعا" بزيادة تصدير النفط العراقي الى الاسواق العالمية. فشكلت التجارة الخارجية ما نسبته (120.297%) من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للعراق، مع معدل نمو سنوي عن عام 2003 اذ سجل (21.986%)، اما نسبة معدل نمو التجارة الخارجية لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي فقد سجل (57.154%)، اما في عام 2006 سجلت التجارة الخارجية للعراق ما نسبته (29.066) مليون $ امريكي بالأسعار الثابتة لعام 1988، ومعدل سنوي عن عام 2006 اذ سجل (14.867%) والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بلغ (32.441) مليون $ امريكي

بالأسعار الثابتة لنفس السنة اعلاه، ومعدل سنوي عن عام 2005 قد سجل (9.932%) فهذا يبين ان عام 2006 سجل ادنى معدل للمدة اعلاه بسبب الاضطرابات والصراعات السياسية في العراق، عندئذ" شكلت التجارة الخارجية بنسبة (89.596%) من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للعراق بمعدل نمو سنوي عن عام 2005 مسجلا" سالبا" حوالي (22.559- %)، اما التجارة الخارجية فقد سجلت ايضا" سالبا" لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (149.688%) ومعدل نمو عن عام 2005 سجل حوالي (416.888%) (1)[71]. اما **القطاع الخارجي لمجموعة الدول العربية** فمن المتوقع خلال عام 2017 ان ينكمش العجز المسجل في ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة ليبلغ نحو (62.8) مليار دولار ليمثل (2.5%) من الناتج المحلي الاجمالي ، يعزى ذلك للتحسس المتوقع في اسعار النفط العالمية والسلع الاساسية والمعادن ، فضلا" عن ذلك الى تحسس المتحصلات من السياحة في ضوء استقرار الاوضاع والجهود التي تبذلها بعض الدول لتحسين قطاع السياحة، فيما يخص التوقعات لعام **2018** يتوقع في ضوء تواصل التحسس التدريجي لأسعار النفط العالمية ان يستمر التراجع في عجز الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة ليصل الى نحو (27.6) مليار دولار بما يمثل نحو (1.0%) من الناتج المحلي الاجمالي.

عاشرا: امكانيات افادة الاقتصاد العراقي من تجارب الدول : لمحاولة الوصول الى ما وصل اليه من البلدان النامية والأسيوية والدول العربية من نجاحات لتقليل الاثار السلبية والحصول على بيئة استثمارية مؤاتيه، من الطبيعي ان يكون هناك تحديات منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي تواجه متخذي القرار من اجل خلق بيئة استثمارية ناجحة في العراق. هنالك عدد من التجارب يمكن الافادة منها اقتصاديا" من الممكن يستفاد منها العراق لنجاح اقتصاده من هذه التجارب نذكر البعض منها مع اخذ نموذج مقارب لاقتصاد العراق وهي مثلا" (الصين، السعودية، الاماراتية، المصرية).

امكانيات افادة الاقتصاد العراقي من التجربة الاماراتية :

هناك تشابه كبير بين الاقتصاد العراقي والاماراتي فكلا الاثنين اعتمادهم الكبير على (الريع النفطي)، لكن النظام السياسي في الامارات توجهه نحو الانفتاح وحقق كثير من الانجازات فهي تفتحت مبكرا" نحو خلق بيئة استثمارية وفي الوقت نفسه جاذبة ومشجعة للاستثمار وهذا ما يشهدها اقتصادها من معدلات نمو ومؤشرات اداء ايجابي لقطاعاتها (التجارية، الخدمية، السياحية، ولكل مرافقها الحيوية)

وقد استفادة الامارات كثير من التدفقات الاستثمارية المباشرة وتحقيقها مكاسب جمة لمختلف الاصعدة، ان على العراق يتوجب عليه الاستفادة من هذه التجربة لكونه يواجه تحديات كبيرة من اهمها تدمير البنية التحتية وانتشار البطالة ان على العراق يمتلك مقومات وامكانيات لتنفيذ تجربة ناجحة كتجربة الامارات وان وراء هذا النجاح يمكن ان تستفاد منه العراق واهمها :

1-ان لدولة الامارات لديها البنية التحتية المتفوقة والمميزة منها (الطرق والجسور والبنايات الضخمة والموانئ والمرافق العامة .

71 - عصام عبد الخضر سعود ، اصلاح الموازنة العامة وعلاقتها بالتنمية المستدامة ، تجارب مختارة مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2011 ، ص126.

2-الاستفادة من الاجراءات التي اتخذتها الامارات بإقامه المناطق الحرة فضلا" عن هذا المناطق الصناعية والمتميزة بقوانينها مع تطوير مناطها الصحراوية وبناء مدن (صناعية وزراعية) متطورة 1.

3-اعتماد الامارات على تنويع قاعدة انتاجها واصلاحها اقتصاديا" وتشجيعها للقطاع الخاص في عملية التنمية

4-الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تنسيق واعداد برامج التخصيص وتنفيذ وتحديد المشاريع للاستفادة من خصخصتها .

5-بمقدور العراق تطوير وتحسين ونشر الخدمات العامة (التعليمية والصحية ونوعية الحياة) .

6-الانضمام الى منظمة التجارة العلمية العالمية وفق التوجه العالمي لفتح الاسواق الدولية مع الغاء القيود الكمية والجمركية على التبادل التجاري بين الدول .

7-الاستفادة في مجال الترويج الاستثماري الذي يعد عاملاً مهماً يساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية وعلى العراق ان يتبنى سياسة فعالة للترويج الاستثماري من قبل جهة مختصة تقوم بالإعلانات والاتصالات مع العالم وعقد الندوات داخل وخارج العراق.

8-الانسجام الطبيعي في العلاقات الدولية والتعامل بمبدأ تبادل المصالح بين الدول ولا سيما الدول العربية والتركيز على جذب الاستثمارات العربية البيئية.

9-السعي الجاد لاستقرار الوضع الامني والسياسي والتعامل الايجابي مع كافة مكونات الشعب والعمل بنظرة التسامح وعدم التهميش بين مكون واخر.

10-ان العراق يمتلك امكانيات وعقول وتكنولوجيا وكوادر بشرية يمكنه الوصول الى اعلى مصاف الدول ولكن كل هذا يقع على عاتق الدولة العراقية التي لا تعمل اي شيء ولا تقف امامنا اي دولة في التطور في جميع المجالات بسبب الدولة العراقية واذا عملت بجد ونشاط وتفاؤل نحن نصل للقمة لان بلدنا (نفطي) بالدرجة الاولى وبإمكان العراق فتح معامل ومصانع ومساندة القطاع الخاص وبناء المشاريع الاستثمارية وبناء ارقى البنية التحتية ولكن مع الاسف الشديد تريد العراق وشعبه يعيش هكذا بالذل . والا جميع الدول بدون استثناء وحتى الدول العربية اصبحوا البارحة ولكن وصلوا ما وصلوه والسبب في ذلك حكامهم حكام بمعنى الكلمة .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات،

استقينا من خلال بحثنا الموسوم (تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر في التجارة الخارجية في البلدان النامية مع اشارة الى العراق) وقد تم تضمينها في متن البحث استخلاص مجموعة من الاستنتاجات اهمها:

1- ان احد مبررات دخول الاستثمارات الاجنبية الى الاقتصاد العراقي هو الحصول على التكنولوجيا المتطورة ولا يمكن ان ننكر ان الشركات هي من العوامل المهمة في النقل الدولي للتكنولوجيا.

2- ان ارتفاع نسبة إسهام الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد في تكوين راس المال الثابت قد يعني ان هناك تحويلا" في السلع الراس مالية والتكنولوجيا للداخل ومن ثم لنستنتج ان ارتفاعها في بلد ما ناتج عن اسهام الاستثمار الاجنبي المباشر في توسيع او بناء مشاريع جديدة وليس التوجه لمشاريع قائمة.

3- ان عدم استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي للبلدان العربية ومنها العراق وعدم السعي لخلق بيئة جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر فضلا" عن انعدام التجارة البيئية العربية الناشطة وكذلك الفساد الاداري

والمالي وعدم تبني الاصلاحات القانونية والاقتصادية مع استمرارية هيمنة القطاع النفطي كانت من جملة الاسباب التي ادت الى معدلات منخفضة من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر اليها.

4- يمثل العراق ومن ضمنه اقليم كردستان مصدر جذب للمستثمرين الاجانب بالنظر لموارده الاقتصادية الضخمة وموقعه التجاري المتميز وموارده الطبيعية يمكن ان تشكل فرص جيدة للاستثمار.

5- ان بيئة او مناخ الاستثمار في العراق شهد تراجعا" واضحا" واحتل العراق موقعا" سلبيا" في المؤشرات التقييمية المعتمدة دوليا" مع حدوث تحسن نسبي بعد عام 2006 العام الذي فيه تم اقرار قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 لكن هذا التحسن لم يرتق إلى المستوى المطلوب الذي يمكن معه القول ان بيئة الاستثمار جاذبة للاستثمار.

6- ارتعت حصة البلدان النامية في التجارة العالمية بشدة خلال العقود الثلاثة الماضية، إذ ارتفعت من قرابة اقل من الربع الى الثلث تقريبا" وارتفعت حصة الصادرات المصنعة في هيكل الصادرات السلعية للبلدان النامية مقابل انخفاض حصة صادرات البلدان النامية من المواد الاولية الى البلدان المتقدمة خلال العقود الثلاثة الماضية.

7- يعد الاستثمار الاجنبي المباشر احد اهم الوسائل التي تلجأ اليها الدولة المضيفة للتعويض عن فجوة الموارد المحلية او لمساندة الاستثمار المحلي او كليهما مما يتطلب ايجاد مناخ استثماري ملائم لجذب الشركات المتعدية الجنسية ويتمثل بتهيئة بيئة سياسية مستقرة لخلق جو من الامان والثقة فضلا" عن بناء قاعدة اقتصادية رصينة بالتركيز على البنى الارتكازية كالطرق والجسور وشبكات الكهرباء وغيرها.

8- لقد وفر قانون الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق كل الوسائل والاجراءات التي تدعم الاستثمارات الاجنبية بكل اشكالها وكيفية التعامل معها وتحوي عوائدها وكذلك مد استثماراتها نحو قطاعات اخرى.

9- تزايد دور FDI كمصدر مهم من مصادر التمويل الخارجي ، إذ ارتفعت الاهمية النسبية لـ FDI من اجمالي التدفقات الخاصة الكلية واصبحت اهم مكون من مجموع التدفقات الخاصة الكلية والمساعدات الانمائية الرسمية.

10- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة الناتج الملي الاجمالي للدول النامية مع قلة مواردها الاقتصادية.

التوصيات.

في ضوء الاستنتاجات النظرية والميدانية التي تم التوصل اليها وان التوصيات التي تخدم تفعيل الاستثمار الاجنبي تأتي ضمن سياقات عمل السياسات الاقتصادية لكل بلد وإذ ان العراق ينتمي الى مجموعة البلدان النامية ولان وضعه الحالي هو وضع استثنائي فعليه فان التوصيات ستنصب على الحالي الذي عليه وضع العراق.

1- على الدول النامية محاولة اتباع سياسات الدول المتقدمة من اجل الوصول الى السياسات الجاذبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة لكي تتمكن من التقدم ومواكبة مصاف الدول المتقدمة.

2- على الحكومة العراقية وهيئات الاستثمار في جميع المحافظات اعطاء المؤشرات العالمية بصورة عامة ومؤشر التنافسية الدولية بشكل خاص المزيد من الاهمية لما في هذه المؤشرات من بنود خاصة بالمناخ الملائم للاستثمار.

3- ان احد مبررات دخول الاستثمارات الاجنبية الى الاقتصاد العراقي هو الحصول على التكنولوجيا المتطورة .

4- التأكيد على اقامة المشاريع المشتركة بين راس المال الوطني وراس المال الاجنبي، لان هذا الاسلوب ينطوي على امكانية تطوير الشركات العراقية من خلال الاحتكاك مع الشركات الاجنبية والاستفادة من الامكانيات الكبيرة التي تتمتع بها سواء التكنولوجية والفنية والإدارية التمويلية والتسويقية (التجارية) وغير ذلك.

5- التركيز على قطاع التصدير بالاعتماد على الصناعة لما له من فائدة في تقدم الاقتصاديات عن طريق مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وتحقيق القيمة المضافة واستعمال عوائده في استيراد السلع الرسمالية التي تسهم في زيادة الانتاج في المستقبل.

6- ان دخول الاستثمار الاجنبي، لابد ان يكون في مجالات يستفيد منها الاقتصاد العراقي في المستقبل، لان العراق بلد يوصف بوفرة موارده الطبيعية، فان المجالات التي يحبذ الاستثمار الاجنبي دخولها هي الصناعة التحويلية ومن الضروري ان يكون اسلوب الدخول هو من خلال المشاريع المشتركة، وان كانت المجالات الاخرى هي بحاجة الى التطوير والتحديث.

7- زيادة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة العراقية والعمل على تنميتها من خلال تقديم الدعم المالي والمساعدة الفنية لها وخلف وعي وادراك لديها بضرورة الدخول في اندماجات وتحالفات فيما بينها من اجل تدعيم قدرتها التنافسية مع الشركات الاجنبية ذات الامكانات ، وتكوين تكتلات صناعية مترابطة، لان الشركات العراقية هي في العموم صغيرة وضعيفة وغير قادرة على المنافسة الدولية.

8- اعادة النظر في القوانين التي تتعلق بتنظيم الشركات والاستثمارات الاجنبية، اذ ان القانون الجديد للاستثمار ينطوي على ثغرات كبيرة تتطلب اعادة صياغة جديدة، تعمل على تحقيق نوع من الموازنة بين المنافع والمزايا التي يمكن ان تضمن للشركات بيئة استثمارية ملائمة لها في العراق وبين المخاطر المترتبة على عمل تلك الشركات في العراق.

9-ان بنا اواصر التعاون الاقتصادي بين الاقتصاد العراقي ومع البلدان العربية والنامية من اهم متطلباته هو التنسيق بين السياسات وتخفيف او ازالة الضوابط والاجراءات التقييدية، حيث ان استقطاب اي استثمار من خارج البلد للعمل بصورة مباشرة في الاقتصاد العراقي هو سهل، لكن الصعوبة تكمن في قدرة القطاع الخاص على المنافسة مع الاستثمار الاجنبي والخوف ان تتم ازاحته بكل سهولة وفي وقت قصير، لذا ان التركيز على تمكين الاقتصاد العراقي وتوسيع الطاقة الاستيعابية قد يسهم كثيرا" في تفعيل الامكانات.

المصادر العربية.

(1) ايسر ياسين، واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به، مجلة دراسات اقتصادية: مصدر سابق، ص19-20 للمزيد انظر الى: البنية التحتية للعراق، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، من خلال الارتباط بالموقع: http :/Wikipedia .org/wiki/

(2) اكرم عبدالعزيز، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد 2002 ، ص245.

(3) البرتين، ج ، م. واخرون ،" التخلف والتنمية في العالم الثالث " نقله الى العربية زهير الحكيم، دار الحقيقة للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة، بيروت 1969.

(4)جلال راتب ومحمود عبدالحي، " تقويم موقف الاستثمارات العربية والاجنبية في السبعينات" ، معهد التخطيط القومي، مصر ، القاهرة، 1982، ص14.

(5) اونكتات، تقرير التجارة والتنمية 2002 ، الامم المتحدة، مصدر سابق، ص77.

(6) الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية " الاستثمار في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، دراسات اقتصادية، مجموعة دراسات مقدمة الى الدورة الخامسة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المنعقد في الاردن، عمان للمدة (1-2) تشرين الثاني، 1998 / ص74.

(7) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الاستعراض السنوي لتطورات في مجال العولمة والتكامل الاقليمي في منطقة الاسكوا، 2005، الامم المتحدة، نيويورك، 2005، ص6.

(8) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، سنة 1994، ص126.

(9) الامم المتحدة ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، اقل البلدان نموا" لعام 1996، جنيف، نيويورك، 1977، ص100

(10) د. باسم حمادي الحسن، الاستثمار الاجنبي المباشر، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، 2014، ص47.

(11) تشام فاروق (الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر واثارها على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، نادي الدراسات الاقتصادية، ص8.

(12) تقي عبد سالم العاني، تخطيط وتنظيم التجارة الخارجية في العراق، بغداد ، بيت الحكمة ، 1992 ، ص236.

(13) جون ادلمان سبيرو،" سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية"، ترجمة: خالد قاسم، الاردن، 1987، ص114.

(14) د. علي عبدالفتاح ابو شرار – الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات – ط2 – دار المسيرة للنشر – عمان – الاردن – 2010 0 ص224.

(15) د. علي البلبل ، التدفقات الرأسمالية الاجنبية والبيئية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2005، ص189.

(16) د. محمد علي ابراهيم العامري، د. نغم حسين نعمة، امكانية استضافة الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي بين للواقع والطموح، مجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 4، العدد 15، اذار 2007 ، ص26

(17) د. محمد علي ابراهيم العامري، د. نغم حسين نعمة، امكانية استضافة الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي بين للواقع والطموح، مجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 4، العدد 15، اذار 2007، ص26

(18) دايفيد جولد سيبرو واقبال م. زايدي ،" كيف يؤثر اداء الاقتصادات الصناعية على الاقتصادات النامية "، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 1986، ص6.

(19) د. ماهر كنج شكري – مروان عوض، المالية الدولية، العملات الاجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للطباعة والنشر، عمان، الاردن، 2004 ، ص 54 – 55.

(20) د. نبيل جعفر، الاقتصاد العراقي بين تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل، مجلة العلوم لاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، العدد 19، نيسان 2007، ص10

(21) سطام الجنابي، تطور مفهوم المناطق الحرة وافاقها في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثالث ، بيت الحكمة، بغداد، 2000 /ص70. مغاوري شلبي (المناطق الحرة ... فوائد واضرار).

(22) صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية 1983 ، وكالة المطبوعات، شارع فهد السالم، الكويت، ص228.

(23) صندق النقد الدولي (IMF): احد اهم الوكالات التي تسهل عمليات التدفق الدولي والمعاملات المالية الدولية، الذي اسس على اثر انعقاد المؤتمر المالي والنقدي للأمم المتحدة في بزيتون وودز عام (1944) بغية تشجيع التعاون بين البلدان في المسائل النقدية الدولية (49: 2000 صندق النقد الدولي و Madura).

(24) صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث – النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951– 2006) دار المدى للثقافة والنشر، سورية – دمشق ، ط1، 2009 ، ص121.

(25) غازي الطائي، الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، 1990 ، الموصل، ص40

(26) فلاح عبدالحسن، هناء السامرائي ، الاستثمارات الاجنبية المسوغات والاخطار ، بغداد ، بيت الحكمة ، 1988 ، ص40–41.

(27) فاضل صالح الزهاوي، دوافع الاستثمار الاجنبي (المؤتمر السنوي التاسع عشر)، ابو ظبي، 25 – 27 ابريل، 2011 م ، ص207 .

(28) عبدالمطلب عبدالحميد (العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها) الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص184.

(29)عبد المهدي، عادل، التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي، ط1 ، معهد الانماء الغربي للدراسات الاقتصادية الاستراتيجية، بيروت، 1978 .

(30) عبدالرحمن، اسامة، ادارة التنمية وتنمية التخلف / ط1، مرتكزات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

(31) لطفي علي، دراسات في تنمية المجتمع، مكتبة عين شمس، القاهرة ، 1978.

(32) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار الاوائل للنشر، الطبعة الاولى، 207، ص208.

(33) كريم نعمة النوري، دور الاستثمارات الاجنبية في البلدان النامية، مجلة علوم انسانية، عدد8 ، 2004 ، ص3.

(34) وزارة التخطيط، تقرير مناخ الاستثمار في العراق 2017 ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم دراسات السوق، ص37

(35) وزارة التخطيط، تقرير مناخ الاستثمار في العراق 2017 ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم دراسات السوق، ص3.

(36) وزارة التخطيط، تقرير مناخ الاستثمار في العراق 2017 ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم دراسات السوق، ص37

(37) وزارة التخطيط، تقرير مناخ الاستثمار في العراق 2017 ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم دراسات السوق ، ص18و و12و13و1420.

(38) وزارة التخطيط، تقرير مناخ الاستثمار في العراق 2017 ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم دراسات السوق، ص8و9و1و36

(39) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2014 ، دائرة الاحصاء والابحاث، ص 3و8 .

(40) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي 2014 ، دائرة الاحصاء والابحاث، ص 6 .

(41) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي 2014 ، دائرة الاحصاء والابحاث، ص 18 .

(42) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي 2015 ، دائرة الاحصاء والابحاث، ص20 .

(43) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي 2017 ، دائرة الاحصاء والابحاث، ص 57 .

المصادر الاجنبية:

1- Foreign Direct nvestmekt and the ChaIIenge of Development, UNCTAD (2) UN, New York . 232 p , 1999, and Geneva ,. 232 p , 1999 , and Geneva , investment report WorId
2- WWW isIam on Iine / articeI / economics /2001 / 4 - Arabic shtm / 4 -Shtm
3- UNCTAD "WorId Investment RePort و 1998 و" OP , Cit . P 1. 80